



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



المقاربة الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي (2017-2011)

مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية

إشراف الأستاذ:

فتحي معيفي

إعداد الطالبتين:

- شهرزاد رزق الله

- صبرينة سعداني

| الصفة | الرتبة العلمية | الإسم واللقب |
|--------------|----------------|--------------------|
| رئيسا | أستاذ محاضر | يوسف أزروال |
| مشرفا ومقررا | أستاذ مساعد أ | فتحي معيفي |
| ممتحنا | أستاذ مساعد أ | محمد الصديق بوحريص |

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى أروع مخلوق فتحت عيني عليه في الدنيا وتمنيت العيش معه فترة اطول ...

إلى روح أمي الطاهرة ... طيب الله ثراها وجعل الجنة مثواها.

إلى عزتي وفخري ... الى من بذل كل ما في وسعه ليوفر لي سبل العلم وكان له

الفضل الأكبر نتيجة صبره وحبه ... الى أبي الغالي أطال الله في عمره وجعل

البيت الحرام مزاره ... وحسن الخاتمة منتهاه.

إلى الروح التي سكنت روحي ... الى رفيق دربي وحبیب قلبي ... إلى من معه عرفت

المعنى الحقيقي للمحبة والمودة ... الى زوجي الحبيب ... حفظه الله لي.

إلى سندي في الدنيا ومنبع ثقتي رمز المحبة إخوتي "علاء" "رمزي" "سيف"

إلى نجومات حياتي ومن بدونهن لا طعم للحياة ... أخواتي "مجدة" "صبرينة"

"سهى" "نور اليقين"

الى أمي الثانية... "زوجة أبي" والى زوجات إخوتي وأزواج أخواتي

الى عائلتي الثانية أهل زوجي

الى صديقاتي وزملائي كل واحد باسمه

الى من تقاسمت معي عناء المشوار وكانت خير الرفيقة والصديقة "صبرينة"

إلى فرحتي المنتظرة

إلى كل الأهل والأقارب

أهدي هذا العمل

شهرزادو

إهداء

إلى رمز التضحية و الصبر...رمز التفاؤل والأمل...إلى من علمني أن الحياة جهد،
وأن القناعة زاد، و الصبر سلاح، والذي ستبقى كلماته نجوم دربي اهتدي بها
اليوم وفي الغد و إلى الأبد...إلى أعز ما أملك في الوجود "أبي الغالي"

إلى من رأني بقلبها قبل عينيها ..إلى نبع الحنان و العطاء التي حملتني وبكلامها
الموزون نصحتني، إلى أجمل باقة ورد "أمي حنونة"

إلى من تربيته وكبرت معه، قرّة عيني وعزتي وفخري وسندي في الحياة ومن أرى
نفسى فيه أخي "حمزة"

إلى خير من استحق الإهداء، إلى أحب الناس إلى نفسي وأقربهم إلى قلبي، إلى
الروح التي سكنت روحي، إلى من محبته أزهرت أيامي

إلى من قاسمهم سعادتي وحزني إلى من بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود
لها، إلى كل فرد من عائلة "سعداني وجابري"

إلى من علموني معنى الأخوة والطيبة صديقاتي "إيمان، أحلام، ابتسام،
هجيرة، سهى"

إلى من حملت معي مشعل العلم والأخوة، إلى حبيبتي ورفيقة دربي "شهرزاد"
إلى كل من علمني حرفاً في هذه الدنيا الفانية، إلى كل عائلتي وأحبتي أهدي
هذا العمل

شكر وتقدير

نشكر المولى عزوجل الذي يسّر لنا السبيل وأعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع،
ونحمده على هذه النعمة.

يطيب لنا أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأستاذ:

فتحي معيفي

على قبول الإشراف على هذا العمل، والذي كان لأرائه السديدة وتوجيهاته القيّمة بالغ
الأثر في إنجازها.

كما نوجه شكرنا الجزيل لكل من أعاننا على إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المعرفي لمفاهيم الدراسة

المبحث الأول: : إيتيمولوجيا الأمن

المطلب الأول: ضبط مفهومي لمصطلح الأمن

المطلب الثاني: مستويات الأمن

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية

المطلب الأول: مقارنة مفاهيمية للتنمية

المطلب الثاني: أنواع التنمية

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية

الفصل الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في أجندات

القوى الدولية

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية التي تواجه دول المنطقة

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: التنظيمات الإرهابية

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة

المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: مصالح القوى التقليدية والجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: القوى التقليدية في المنطقة

المطلب الثاني: القوى الجديدة في منطقة الساحل

الفصل الثالث: مضامين مقارنة الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة

الساحل الإفريقي

المبحث الأول: محددات مقارنة الإتحاد الأوربي في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: منطقة الساحل الإفريقي حسب المنظور الأوروبي

المطلب الثاني: السياقات العامة لمقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة

الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: آليات تنفيذ مقارنة الإتحاد الأوروبي في المنطقة

المطلب الأول: الآلية الاقتصادية (الميكانيزم التنموي في المنطقة)

المطلب الثاني: المحاور الأمنية للإتحاد الأوروبي في المنطقة

المطلب الثالث: الأطر السياسية للإتحاد الأوروبي في المنطقة

المبحث الثالث: السياسات الأوروبية ومستقبل منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: السياسات الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: مستقبل دول منطقة الساحل الإفريقي في ظل المقاربة الأوروبية

للأمن والتنمية

الخاتمة

مقدمة

شهد النظام الدولي بعد الحرب الباردة تحولات بنيوية على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وقد عكست هذه التحولات التغيير في هيكل النظام الدولي وفي نمط التفاعلات الدولية وأدوار الأطراف والقوى الفاعلة فيه، كما شكلت قوة ضغط باتجاه الدفع نحو التكامل والاندماج وتقوية الاعتماد المتبادل في أشكاله المختلفة لمواجهة ظاهرة تشتت وتشرذم القوة، وما ارتبط بها من تفشي للأزمات الداخلية والإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات العرقية وتدفق المهاجرين واللاجئين، وقضايا الأمن والبيئة والفقر أمام عجز الدولة منفردة على ضبط إيقاع هذه الظواهر بسبب الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية التي اتخذتها وتجاوزها للحدود عبر الوطنية.

وكان من الطبيعي أن تنعكس آثار هذه التحولات وما تبعها من نتائج على هيكل النظام الدولي ومراكز القوى الدولية على قدرة الدول في التحكم وإدارة مصالحها، وضبط إيقاع التحول بما يحافظ على سيادتها في الداخل وعلاقتها الدولية. وفي ظل هذه البيئة الدولية الجديدة تميزت استراتيجيات الدول بسيطرة هواجس السيطرة ومخاوف صعود أقطاب أخرى تهيمن على مراكز القوة العالمية، هذه الهواجس بدورها كانت أهم الدوافع لإعادة التمرکز من اجل ضمان دور فاعل ومؤثر.

ويعد انهيار الاتحاد السوفياتي سببا رئيسيا في حدوث فراغ استراتيجي على مستوى بعض الأقاليم في العالم، الأمر الذي خلق تنافسا دوليا على بعض تلك الأقاليم، ومنها الساحل الإفريقي الذي استقطب اهتمام القوى الكبرى، التي تسعى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في ظل الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي تحظى بها هذه المنطقة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي من بين أهم القوى الدولية التي تعاني من آثار وتطورات هذه التحولات على مكائنها الدولية التي تعتبر من أهم أولويات المقاربة الأوروبية، حيث تسعى الدول الأوروبية الكبرى إلى استعادة أمجادها وريادتها كقوى كبرى حيال مستعمراتها الإفريقية السابقة من بوابة التكتل الأوروبي، مقابل تنامي الدور الأمريكي والصيني في هذه المنطقة، وهو ما يعني مزيدا من الجهود الاستراتيجية الأوروبية على نطاق أوسع من أجل تدعيم دور الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل، وإيجاد آليات فعالة لممارسة دوره وضمن دور مؤثر وفعال في السياسة العالمية، وذلك من خلال صياغة مقاربة متعلقة بالأمن والتنمية خاصة بمنطقة الساحل الإفريقي.

1- أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال:

أ. الأهمية العلمية: تتلخص الأهمية العلمية للموضوع من خلال إثراء البحث العملي فيما يتعلق بالدراسات الاستراتيجية، ودراسة طبيعة التحولات الاقليمية والدولية على المقاربة الأوروبية، إضافة إلى كون الموضوع يتناول بالدراسة المقاربة الأوروبية للأمن والتنمية كمقاربة جديدة تجاه دول هذه المنطقة في ظل التحولات الاقليمية التي تشهدها والتحولات الدولية التي تتأثر بها، لتكون الدراسة بذلك مكملة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع مقارنة الاتحاد الاوروي من زوايا مختلفة.

ب. الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية للدراسة من خلال تناولها المقاربة الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي وهذا قصد تحديد فرص الدور الأوروبي وحدوده، ومن ثم تحديد مكانة الاتحاد الأوروبي في سلم القوى الكبرى أو الفاعلين في منطقة الساحل الإفريقي. وتتضح أهمية الدراسة أكثر في تسليط الضوء على آليات وميكانيزمات مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تشهدها دول المنطقة.

2- أهداف الدراسة: تتمثل أهداف دراسة موضوع المقاربة الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي في طل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة فيما يلي:

- تسليط الضوء على مقارنة الاتحاد الأوروبي كفاعل بارز في العلاقات الدولية وذلك تجاه منطقة جد مهمة له تاريخيا.
- فهم مصادر التهديد الجديدة للأمن والتي من شأنها ان تهدد استقرار أوروبا، مما ينعكس بشكل مباشر على مصالح الاتحاد الأوروبي المتعددة في المنطقة.
- معرفة التطورات الحاصلة على الساحة الاقليمية والدولية وانعكاساتها على دول الساحل الإفريقي من جهة، ومن جهة أخرى المقاربة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة.

3- مبررات اختيار الموضوع: من بين المبررات التي دفعت الباحثين إلى اختيار هذا الموضوع :

أ- أسباب موضوعية: تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، والاهتمام المتزايد بها من خلال الأساليب والآليات التي يستخدمها لسيط نفوذه عليها.

ب- أسباب ذاتية: بالنسبة للأسباب الذاتية فإنها تكمن في كون الباحثين تنتمي إلى دولة هي من دول الميدان، وهو ما يجعلها تتأثر بسياسات واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل.

4- إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الجوهرى التالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار المقاربة الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي فعالة في ظل التحولات الإقليمية والدولية التي تعرفها المنطقة ؟

وتنبثق عن هذا التساؤل المركزى جملة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- ما هي الأطر المعرفية لكل من مفهومي الأمن والتنمية ؟
- فيما تتمثل الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي ؟
- ما هي مضامين المقاربة الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل ؟ وما هي الميكانيزمات المتبعة لتطبيق هذه الاستراتيجية ؟

5- فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تعد الآليات المستخدمة ضمن مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل من أهم الأساليب المستخدمة لحماية مصالحه ولسيط نفوذه على المنطقة.

- الفرضية الثانية: يعتبر تنشيط دور الاتحاد الأوروبي وضمان مكانة استراتيجية في المنطقة مرهون بإدارة نتائج التحولات الإقليمية والدولية المؤثرة بشكل مباشر على أمن دول المنطقة والتنمية فيها.

6- حدود الدراسة: تندرج الدراسة ضمن إطارين زماني ومكاني

. المجال الزماني: تندرج الدراسة ضمن فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتتركز بشكل أساسى على التحولات التي مست المنطقة بعد سنة 2011 وحتى سنة 2017.

. **المجال المكاني:** كما هو مبين في عنوان الدراسة يكمن الإطار المكاني للدراسة في منطقة الساحل الإفريقي والتي حددتها استراتيجية الاتحاد الاوروبي للتنمية في: مالي، النيجر وموريتانيا.

7- الإطار المنهجي: بحكم طبيعة الموضوع فإن الدراسة استعانت بمجموعة من الإقترابات والمناهج والنظريات التي تمثلت في ما يلي:

- **منهج دراسة الحالة:** والذي يتجه إلى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بوحدة معينة، سواء كانت مؤسسة أو نظاما أو دولة...، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة تلك الوحدة أو جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بغرض الحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة بالوحدة المدروسة، واعتمدنا عليه في هذه الدراسة كوننا تناولنا منطقة الساحل الإفريقي كحالة للدراسة.

- **المنهج المقارن:** يقوم هذا المنهج على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من خلال أوجه الشبه والاختلاف، بغرض الوصول إلى فهم العوامل المسببة لظاهرة معينة، ولقد استعنا بهذا المنهج في دراستنا من خلال مقارنة مختلف الفترات التي مرت بمنطقة الساحل الإفريقي، إضافة إلى علاقة الاتحاد الأوروبي بالمنطقة.

- **اقترب تحليل النظم:** وذلك انطلاقا من النظر إلى مقارنة الاتحاد الأوروبي كنظام ومن ثم فإن قراراته تتأثر بالبيئة المحلية والإقليمية والدولية، ويسهل هذا الاقتراب عملية البحث في نوعية العلاقة بين استراتيجية الاتحاد الأوروبي ومختلف التحولات الدولية في المرحلة محل الدراسة. كما تم الاستعانة بنظرية الدور التي استخدمت في تحليل تصورات وأهداف وآليات الدور الاوروبي حيال منطقة الساحل الإفريقي.

8- أدبيات الدراسة: فيما يخص الدراسات السابقة المعتمدة في هذه الدراسة فقد اعتمدنا على:

- مذكرة ماجستير حملت عنوان "التحولات الدولية الراهنة وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي"، وهي مذكرة ماجستير نوقشت خلال السنة الجامعية 2014/2015، وركزت هذه الدراسة على تأثير التحولات الدولية في تلك الفترة على توجهات الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل ومدى مواكبة هذه الاستراتيجية للظروف الدولية.

- الدراسة التي قام بها الباحث "Willim Assano" والمعنونة بـ "Réflexions sur la stratégie Européenne pour la Développement dans le Sahel" الصادرة بتاريخ 22 سبتمبر 2013 عن معهد الحياة الدبلوماسية بإفريقيا، وهي عبارة عن رؤية تحليلية لمحتوى استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية بمنطقة الساحل الإفريقي وكل الوسائل التي يستعملها من أجل أمنة وتنمية هذه المنطقة.

9- تقسيم الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة ولتغطية الفرضيات في مستوى التحليل تم الاعتماد على الخطة التالية :

- **الفصل الأول:** التأصيل المعرفي لمفاهيم الدراسة، ويحوي هذا الفصل مبحثين يتعلق الأول بإيتيمولوجيا الأمن، بينما يركز الثاني على الإطار المعرفي لمفهوم التنمية.
- **الفصل الثاني:** الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في أجندات القوى الدولية، ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث يتضمن الأول دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، ويتعلق الثاني بالتهديدات الأمنية التي تواجه دول المنطقة، فيما يوضح الثالث مصالح القوى التقليدية والجديدة في منطقة الساحل.
- **الفصل الثالث:** مضامين مقارنة الاتحاد الاوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، ويندرج تحت هذا الفصل ثلاثة مباحث، عنون الأول بمحددات مقارنة الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل، بينما يوضح الثاني آليات تنفيذ مقارنة الاتحاد الاوروبي في المنطقة، أما الأخير فيحاول التطرق إلى السياسات الأوروبية ومستقبل منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الأول

التأصيل المعرفي لمفاهيم الدراسة

الفصل الأول: التأصيل المعرفي لمفاهيم الدراسة

حظي مفهوما الأمن والتنمية بأهمية كبيرة لدى الباحثين والدارسين وصناع القرار على حد سواء، نظرا للارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية، فتحقيق التنمية بكافة أشكالها مرتبط بتوفر قدر مقبول من الأمن، فلا تنمية بدون بيئة تمتاز بتوفر الأمن.

سنحاول في هذا الفصل تناول مفهومي الامن والتنمية بالدراسة، من خلال التركيز على الأطر المفاهيمية والنظرية لكل منهما.

المبحث الأول: إيتيمولوجيا الأمن

يعتبر الأمن من المفاهيم الصعب تعريفها فهو يمثل "مشكلة من نوع خاص" على اعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات، سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف مفهوم الأمن الذي احتل الأولوية في سياسات الدول و تفكيرها.

المطلب الأول: ضبط مفهومي لمصطلح الأمن

أولا/الأمن لغة: أدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى : "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"⁽¹⁾.

فالأمن لغة هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر وهو ضد الخوف والخوف هو التهديد السياسي والاقتصادي الاجتماعي وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه فإنه مفهوم حديث في حقل العلوم السياسية حيث يعود الاستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية وإمكانية تحقيق الأمن.⁽²⁾

¹-القرآن الكريم، سورة قريش، الآية رقم 04.

²- لخميسي شيببي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة الحلف الشمال الأطلس والدولة العربية فترة ما بين الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة (مصر، جامعة القاهرة، 2009)، ص 08.

ثانيا/الأمن اصطلاحا: يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطها ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو المستوى أو التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به.

يعرف الدكتور "محمد مصالحة" الأمن بأنه: "حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو إلى أن هناك ملاذا من الخطر." أو أنه: "يخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت قيمًا تتعلق بالفرد أو المجتمع".

ويعرفه "شارل سلاينشر" بأنه: "يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها.⁽¹⁾

وعلى رؤى "والتر ليبمان" فإن الأمن يعني: "أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم"⁽²⁾.

1- المفهوم التقليدي للأمن:

تناول الباحثون على مدى عقود طويلة مفهوم الأمن من منظور واحد وهو الدولة حيث تم التطرق إليه في إطاره الضيق أي الأمن القومي، وقد تبنى معظم باحثي تلك العقود مفاهيم وتعريفات متعددة للأمن تنطلق جميعا من الحفاظ على سيادة الدولة وحدودها القومية وحماية مصالحها كأولوية لا يمكن التنازل عنها في مواجهة التهديدات الخارجية. اختلفت وجهات نظر المفكرين والباحثين في مجال الدراسات السياسية وخاصة في مجال العلاقات الأمنية الدولية حول مفهوم الأمن وهذا الاختلاف مس مفهوم الأمن في حد ذاته بقدر أنه يركز حول ما يتضمنه هذا التعريف أكان يتضمن أمن الأفراد أم أمن الدول أم أمن العالم ككل، لذلك كانت الدلالات الضيقة للأمن تنحصر في الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم ليتطور بعد ذلك ليشمل الإجراءات المتعلقة بأمن الدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءًا بالإجراءات الوقائية وتمتين قوتها العسكرية

¹ - لخميسي شبيبي، مرجع سابق، ص 09.

² - بلال قريب، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي في منظور أقطابه -التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية (الجزائر، جامعة باتنة، 2010)، ص 16.

والدخول في أحلاف عسكرية من أجل تحقيق أمنها، فمفكرو النهج التقليدي يكادوا يجمعون كلهم على أن الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل، فالإتجاه الواقعي التقليدي بزعماء "هونز" و "ميكافيلي" كان اعتقادهم يدور حول "أن الدولة تسعى إلى تحقيق أمنها ولو كان ذلك على حساب الآخرين فقد ذهب هؤلاء إلى رسم صورة أكثر تشاؤماً لمضامين سيادة الدولة وكان النظام الدولي يعتبر أنه ميدان تسعى فيه الدول إلى تحقيق أمنها ولو على حساب الآخرين أمن جيرانها حيث كانت تلك الافتراضات تتماشى كثيراً مع الواقع الدولي لمرحلة ما بين الحربين العالميتين وما قبلها، ومن هنا يتضح أن الأمن حسب المفهوم التقليدي ارتبط بالقوة العسكرية. وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية أمن حدودها واستقرارها، فالأمن التقليدي يتضمن نقطتين مركبتين: طبيعة التحديات التي تواجهها الدول، وطبيعة التعامل والتفاعل مع هذه التحديات.

ويندرج الأمن كموضوع للسياسة ولذلك فبالضرورة المنهجية كان لزاماً استعراض البيئة الدولية للأمن قصد ضبط مفهومه وآليات تحقيقه دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفير مسألة الأمن والسلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر، وهذا مامثل مبرراً أساسيا لانضمام الأفراد إلى تكتلات اجتماعية أكبر نتيجة للحاجة الأمنية الملحة، وهذا مايعكس بداية التأصيل السوسيولوجي لكونولوجيا الانتقال من الأمن الخاص إلى الأمن الجماعي أي بروز بذور تشكل الجانب الهيكلي في تحديد مفهوم الأمن⁽¹⁾.

2- المفهوم الحديث للأمن: الأمن ليس مفهوماً أحادي الجانب يرتبط بالنواحي العسكرية فقط، وإنما ذو أبعاد متعددة يهدف في نهايته إلى تنمية قدرات الدولة بما تحتويه من أفراد ومؤسسات، الأمر الذي نادى به أصحاب الفكر الليبرالي الذين دعوا إلى نشر المؤسسات الديمقراطية لحل مشاكل النظام العالمي وأمنه عبر الانسجام الطبيعي للمصالح، واللجوء إلى مبدأ الأمن الجماعي كحل بديل من الأمن الذاتي. فلقد أظهرت نهاية الحرب الباردة بجلاء تلك النظرة، حيث شهدت الليبرالية تقدماً واضحاً في تفوق اقتصاد السوق على القوة العسكرية قد تراجعت درجاتها بعد نهاية الحرب الباردة، بوصفها الحاسم للعلاقات الدولية.⁽²⁾

¹ - خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة، 2008)، ص 20.

² -shahr anouta and anuradah M cheneoy, humane Security : concepts and implications ", (led UK : routledge, 2007), p72.

فقد تطورت الدراسات الأمنية على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق هذا المفهوم، وتوسيعه ليضم تهديدات عدا التهديد العسكري/الدولتي، وتعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة. ومن الجدير بالذكر بداية فهم السياق الذي تشكل في هذا النقاش والتطور. فقد برز على خلفية الوفاق بين المعسكرين ونهاية الحرب الباردة في سنوات الثمانينات، بالموازنة مع هذا الوفاق الدبلوماسي انخرط هذا النقاش ضمن سياق الحركات الاجتماعية الساعية للسلام والرأي العام، اللذان دعوا إلى ديمقراطية السياسات المتعلقة بالمسائل الإستراتيجية بحثاً عن الشفافية والشرعية، ضرورة تبني سياسات ذات رؤى معتدلة⁽¹⁾.

وقد خلصنا لعدة نتائج من أهمها⁽²⁾:

- أ- لجميع الدول الحق في الأمن.
 - ب- يعد استعمال القوة العسكرية لأغراض مغايرة للدفاع عن النفس أداة غير مشروعة من أدوات السياسة.
 - ج- ينبغي فهم الأمن بعبارات شاملة تسلم بتزايد ترابط العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية والجغرافية.
- إذن فالأمن بمفهومه الضيق كثيراً ما استخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة لتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول⁽³⁾.

فالأمن في صورته التقليدية كان مرادفاً لوجود عدواً خارجي تستدعي ضرورة البقاء وهزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة. فالأمن ليس مفهوماً أحادي الجانب يرتبط بالنواحي العسكرية فقط، وإنما ذو أبعاد متعددة يهدف في نهايته إلى تنمية قدرات الدولة بما يحتويه من أفراد ومؤسسات، الأمر الذي نادى به أصحاب الفكر الليبرالي الذين دعوا إلى نشر المؤسسات الديمقراطية لحل مشاكل النظام العالمي وأمنه عبر الانسجام الطبيعي للمصالح⁽⁴⁾.

¹ - ستيفن والت، تر: عادل زقاغ وزيدان زيان، العلاقات الدولية، عالم واحد، نظريات متعددة، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/28، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml>

² - خالد معمري، مرجع سابق، ص 19.

³ - عبد المجيد صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي، (مصر، جامعة القاهرة، 1976)، ص 07.

⁴ - shahrbanoutajbakhsh, and anuradah M cheneoy, Op.Cit,p72

كما يمكن تعقب الأبعاد المعاصرة في تحديد مفهوم الأمن بارتباطه أساساً بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي والإفرازات التي نتجت عنها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مستويات الأمن

مما سبق من تعريفات لمصطلح الأمن، يمكن الحديث عن خمسة مستويات للأمن:

أ- الأمن الفردي

ب- الأمن الوطني

ج- الأمن القومي

د- الأمن الإقليمي

هـ- الأمن الدولي

أ- الأمن الفردي: ويقصد به تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد باعتباره إنساناً، وذلك بضمان سلامته من كل خطر يهدد حياته أو ماله وبعبارة جامعة فإن الأمن الفردي يعني العصمة والحماية من خلال منع أي عدوان أو ظلم يتهدهده، فالأصل أن يتمتع كل إنسان بهذه العصمة فلا تنقص حقوقه إلا في حدود الشرع و القانون⁽²⁾. وقد كفل الإسلام ذلك، فجاء في قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "فإن دمائكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا."

وجاء أيضاً: "كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله وعرضه"، ورغم أن هذا الأمن هو من مسؤولية الدولة وشأنها الداخلي مع مواطنيها وأن تحقيق هذا الأمن لجموع الشعب كأفراد وجماعات هو تحقيق للأمن الداخلي نفسها في الحالات العادية إلا أن المنظمات العالمية و المؤسسات غير الحكومية صاغت هذا الأمن في موثيقها باسم حقوق الإنسان، وهو ما يعكس قلق الدول الأعضاء في تلك المنظمات من انتهاك

1- خالد معمري، مرجع سابق، ص 53.

2- فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، الأردن: دار وائل للنشر، 2013، ص 32.

أمن المواطن من قبل الدولة ومؤسساتها الأمنية وانعكاس ذلك على أمن الدولة وأمن المجتمع والأمن الإنساني لاحقاً.

ب- **الأمن الوطني (القومي)**: مصطلح الأمن الوطني هو مصطلح سياسي حديث نسبياً حيث ظهر مع بداية ولادة الدولة القومية في أوروبا أي بعد معاهدة (وستفاليا 1648) التي بموجبها تغير شكل النظام الدولي وبدأت حقبة جديدة من حياة العالم تمثله بظهور فكر التنوير وبداية النهضة العلمية والصناعية في أوروبا.

أما الاستخدام الرسمي لمصطلح الأمن الوطني فكان في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 عندما أنشأ المسؤولون الأمريكيون هيئة رسمية سميت "مجلس الأمن الوطني الأمريكي" والذي اسند له بحث كافة الأمور والأحداث، التي تمس كيان الأمة الأمريكية وتحدد أمنها.

الأمن الوطني يقصد به ضمان تأمين الدولة من الداخل مع القدرة على دفع التهديد الخارجي وصولاً لتحقيق حياة آمنة في إطار حدود الدولة والتزاماتها السياسية ويعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي للأمن والذي تسعى الدول لتحقيقه داخلياً وخارجياً وتنهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك بما فيها الصراع المسلح للدفاع⁽¹⁾. يعتبر الأمن الوطني هو نفسه الأمن القومي في حال الدولة الأمة الفرنسية/الأمة الفرنسية ولكنهما يختلفان في الحالة العربية ففي حالة الأمة العربية يضاف إلى هذه المستويات مستوى الأمن القومي العربي ويعاد صياغة أولويات الأمن الوطني لأي دولة عربية لتكون منسجمة مع أولويات وتحديات الأمن القومي العربي و ليس على حسابه وهناك مدرستان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما⁽²⁾:

1- **المدرسة الإستراتيجية**: تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكيم في تصرف الأطراف الأخرى و يرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الآخر وتشمل كل العلاقات الاجتماعية وهي العنصر الأساسي من التهديدات الخارجية

1- صبري فارس الهيثي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 28.

2- عبد المولى هائل، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان: الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 26.

2- المدرسة المعاصرة التنموية: يرى أصحاب هذه المدرسة أنت مصادر التهديد الخارجي والتهديد الداخلي يقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين أساسيين هما أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية والتنمية الاقتصادية.

ويعرف الدكتور "مصطفى علوي" الأمن القومي بأنه مفهوم كلي يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لذلك المجتمع السياسي الوطني من أية أخطار أو تهديدات أو تحديات تجابهه من الداخل أو من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في اطمئنان من الخوف⁽¹⁾.

ج- الأمن الإقليمي: سمحت نهاية الحرب الباردة باستقلالية ديناميكيات الأمن خاصة على المستوى الإقليمي التي أفرزت وبرزت فكرة مفادها أن النظام الدولي فصل إلى عاملين منطق السلام ومنطقة النزاع ويعرف الأمن الإقليمي على أنه "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد للمصادر التهديد وسبل مواجهتها"

فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، فالأمن الإقليمي يتعلق تكون بين وحداته تعاون، تبادل الثقة والتجانس، فتحقيق الأمن الإقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، وهو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي⁽²⁾:

- ✓ الجوار الجغرافي.
- ✓ وجود دولة إقليمية مركزية.
- ✓ وجود هوية مشتركة.
- ✓ وجود إجماع قومي على الأهداف العليا.

1- حجار عمار، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، مذكرة ماجستير غير منشورة، باتنة، 2002، ص 67.

2- مراد شحات، "الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"، الملتقى الدولي الأول، الجزائر، 2016، ص 10.

✓ وجود تفاعلات سياسية كثيفة.

ويتعلق الأمن الإقليمي بدور الدولة الإقليمية المركزية في مجال دفع عوامل الجذب والحد من عوامل التباعد وتأكيد الهوية المشتركة للدول الأعضاء في نظام إقليمي والتوصل إلى إجماع على الأهداف العليا ولاسيما ما يتعلق منها بتحديد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن الإقليمي وتحديد من هم الأعداء ومن هم الأصدقاء⁽¹⁾.

د-الأمن الدولي: يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالتمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها:⁽²⁾

✓ نظام توازن القوى.

✓ نظام الأمن الجماعي

وتقوم نظرية الأمن الدولي على فكرة مفادها أن أي اعتداء يقع على أي دولة مهما كانت صغيرة يعد اعتداء على الجماعة الدولية ككل، وبالتالي فإن مسؤولية رد هذا العدوان أو ردعه لا تقع على الدولة المعتدى عليها وحدها، وإنما هي مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجماعة الدولية كلها وذلك بهدف الحفاظ على الأمن والسلم وحل المنازعات بالطرق السلمية على أساس أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية تعد من الأمور التي تضمنها كل الدول وميثاق الدفاع العربي المشترك الذي صدر في جوان 1950 ينص على أن "كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة من الدول الأعضاء هو اعتداء عليها جميعاً"⁽³⁾.

¹ - خير الدين العايب، مرجع سابق، ص 08.

² - لخميسي شيببي، مرجع سابق، ص 20.

³ - خالد معمري، مرجع سابق، ص 30.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن

صاغ العلماء والباحثون عدة نظريات مفسرة للأمن في العلاقات الدولية نبرز أهمها في ما يلي:

أولاً: النظريات التقليدية الكلاسيكية:

1: النظرية الواقعية: الواقعية هي الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات القوة فالقوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه وبدوره أسدى "سان تسو Sun Zi" النصح للحاكم وكيفية صيانة بقائه واستعمال القوة لتعزيز مصالحه خلال زمن الحرب وهذا لأول مرة في التاريخ، وحتى وقت قريب سيطرت المقاربة الواقعية التصور على قضية الأمن باختزاله في المجال العسكري حصراً وذلك لوقت طويل وانعكس ذلك على الدراسات الأمنية التي اعتبرت الأمن مشتق من القوة، ففي السابق كان الأمن والاستقرار موجودون كتركيب عام للأفكار الأساسية التي طورت من عدة اتجاهات داخل الأدبيات الواقعية التي حاولت وضع تصوراً لمفهوم الأمن يقوم على عدد من المسلمات التي من شأنها تقديم فهم و تفسير أدق لتحول الأمن⁽¹⁾.

ويعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزاً كبيراً من دراساتها للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لفهم الأمن حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها و زيادة علاقاتها لتحصيل القوة وكل دولة تسعى لتحسين قدراتها وتنظر للدول الأخرى كتهديد⁽²⁾.

التصور الرئيسي للأمن عند الواقعية الكلاسيكية ارتكز على الأمن العسكري الدولاتي بمعنى البقاء، وارتبطت بذلك فكرة سياسة الردع والدفاع العسكري لأن مصادر التهديد خارجية بصورة أساسية وهو ما قاد

¹ - ظريف شاكر، **البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2008-2010، ص10.

² - Elkekr aliman, « security collectors good or commodity? », European journal of international relation, 2008,p 381.

الدول إلى التركيز على لإنشاء المستمر للمؤسسات الأمنية المتخصصة في التجسس وجمع المعلومات وتحليلها وبناء القوة العسكرية.

وتجد الواقعية مصدرها في تحليلات كل من "ميكيفيلي"، "هوبز"، "كارل فون"، "كلاوزفيتش"، ومن أشهر رواد الواقعية التقليدية الذين تعرضوا لمفهوم الأمن نجد "فريدريك شومان"، "سيكمان"، "ماكس فير"، "هانس مورغانثو" وآخرون⁽¹⁾.

ترتكز الواقعية في تفسيرها للحياة الدولية على فكرة الصراع وبالتالي فالدول التي تحيا ضمن هذا المناخ الصراعى - نظام فوضوي- يجب أن تسعى إلى امتلاك المزيد من وسائل القوة للمحافظة على بقائها و أمنها وبالتالي تستطيع مواجهة التهديد الذي يشكله بحث الدول الأخرى على نفس الهدف وهو الأمن والبقاء، فكما القوة نسبية بالنسبة للواقعيين فالأمن بمفهومه السابق هو نسبي كذلك حيث أن زيادة مستوى الأمن لدولة (أ) معناه انخفاض مستوى أمن الدولة (ب)⁽²⁾. ويلخص "جون هرتز John Hertz" أحد أشهر منظري الواقعية الجديدة البنيوية الطرح الواقعي حول الأمن في قوله: "أنه مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول السهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً⁽³⁾.

2- النظرية الليبرالية: بني التصور الأمني لهذا الاتجاه استنادا لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي الكانطية، والتي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب، وهي الفكرة التي تبناها "وودرو ويلسون" مع بداية القرن العشرين لتفادي اندلاع حرب عالمية. فوجود سند داخلي للسلام والرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة والتمثيل غير المتحيز لمصالح خاصة وتحمل متكافئ للأعباء في تنظيم السياسات يؤدي إلى تلافي اندلاع النزاعات بشكل حتمي⁽⁴⁾.

¹ - نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، مذكرة ماجستير غير منشورة، مصر، 2009، ص 45.

² -Edmond bemus, lestouaregs, ethiens N° : 6-7,paris ,1987.

³ - نبيل بوبية، المرجع السابق، ص 47.

⁴-خالد معمرى، مرجع سابق، ص 94.

النظرية الليبرالية هي نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال نهج وإجراءات تطويرية تدريجية ويتأسس الإطار الفكري لهذه النظرية على فرض وانتقاد فروض النظرية الواقعية بالدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية بل أحيانا يكون لفاعلين آخرين داخل الدولة أو غيرها أهمية مكافئة أو أكبر من تلك التي تحظى بها الدولة والدولة ليست جدارا صامتا ولا صوتا واحدا بل تتألف من عديد من المؤسسات والجماعات التي قد تتفاوت رؤاها و تتباين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول إلى توافق عام حول تلك الرؤى⁽¹⁾.

مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أقل تركيبا وتبسيطا منه لدى المدرسة الواقعية فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية ويقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني ولا علاقة لثروات المجتمعات الأخرى بها، كما تركز هذه النظرية على إمكانية التعاون وبالتالي توفير الأمن إذا ما لجأت الدول إلى أسلوب الاعتماد المتبادل وتبادل المنافع والمصالح في ميدان الاقتصاد السياسي الدولي (التجارة، المال، الاستثمار، التكنولوجيا).

يملك الليبراليون أمنا جماعيا يتحقق من خلال تشكيل تحالف موسع بين أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل دولي آخر قد يسعى لتهديد أمن هذه الجماعة أو التحالف، وقد وضع أسس هذه الفكرة (الأمن الجماعي) الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" المتمثلة في أطروحة السلام الأبدي، وتحددت هذه الفكرة مع أصحاب طرح السلام الديمقراطي الذي جاء به أنصار المذهب الليبرالي المؤسسي حيث يرون أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية.

كما تميزت النظرية الليبرالية وخاصة فيما يتعلق باتجاه دراسات السلام بتوسيع نطاق دراسات الأمن لتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تجاهلتها المدرسة الواقعية كما أنها أسهمت في وضع النظرية موضع التطبيق من خلال المشاركة في جماعات السلام وحركاته في العملية السياسية فكانت نظرتها الإيجابية للسلام باعتباره موقفا ضد العنف وضد المساومة الدولية باستعمال القوة لها تأثير كبير على ظهور منظومة أمن جماعي

¹ - نيبيل بويبة، مرجع سابق، ص 50.

من خلال بروز المنظمات الدولية مثل: عصبة الأمم، ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة التي تعتبر إقامة السلام والأمن الدوليين أهم أسباب إنشائها⁽¹⁾.

ثانيا: النظريات التكوينية النقدية

1- النظرية النقدية: تقدم المقاربات النقدية نفسها على أنها أكثر اهتماما بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي (التنويري) وبالخصوص القضايا المتعلقة بالأسس، النهايات، الاختلاف، وسلم المعرفة والرأي، الروايات الكبرى، وغيرها كما تدعي أن لديها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي⁽²⁾.

فالطرح النقدي جاء ليعطي طرحا مختلفا عن الطرحين السابقين حيث يعتبر تعريف "كين بوث" أحد رواد النظرية النقدية ملخصا له حيث يقول: "تحرير الشعوب من القيود، الحرب، الفقر، الاضطهاد، نقص التحكيم، وغيرها كثيرة"⁽³⁾، تقوم النظرية النقدية على التساؤل حول الأصول Les origines لذلك فهي تطرح السؤال كيف "how?" في العلاقات الدولية وخاصة علاقات السلطة ومسارات التحول التي من الممكن أن تدخل في إطارها وإذا كان هذا التساؤل يستهدف مستوى معين من النشاطات الإنسانية مثل الأمن فإنه يجمع المركب الاجتماعي والسياسي وينظر إليه على أساس أنه متكامل " complexe social et politique" وتحليل مسارات التحول و التكوين يجب أن يكون عن طريق تحليل أجزاء الكل⁽⁴⁾.

¹ - وسام ميهوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية

العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر: جامعة بسكرة)، 2014، ص ص 14 - 15.

² - خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، مذكرة ماجستير غير منشورة، (الجزائر، جامعة الجزائر)، 1995، ص 63.

³ - نبيل بويبة، مرجع سابق، ص 48.

4- HELENE Viau, « La théorie critique le concept de sécurité en relation international », dans: <http://www.uqam.ca>

كما يعتقد منظرو الدراسات النقدية أن الأمن يرتبط في جوهره بخمسة مظاهر أساسية وهي:

1. كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للاضطرابات.
2. التنوع الدولي للسكان الناتج عن هجرة سكان الجنوب إلى الشمال.
3. الشوفينية le chauvinisme التي يمارسها المركز لتعويض الهوية الوطنية والوحدة الاجتماعية يمكن أن يكون لها أثر ظرفي في داخل مجموع السكان المقسمين اقتصاديا.
4. بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن اختلاف البنية الإنتاجية بين دول الجنوب و الشمال.
5. هناك تقوية لمبدأ الاعتماد المتبادل الدولي في حين أن المبدأ الوطني القائم على الوحدة الترابية يزداد ضعفا، لكن بالطريقة التي بقي معها الأمن العالمي يعتمد بالدرجة الأولى على القوة العسكرية البرية وفي هذا التناقض فالذين تخدمهم هذه العولمة الاقتصادية يسعون إلى الحفاظ على هذا الترتيب باستعمال القوة ضد التمردات المحتملة للمناطق الفقيرة⁽¹⁾.

إذا كان الواقعيون قد بنوا تحليلاهم على الدولة كموضوع مرجع للأمن فإن المقاربات النقدية تتخذ من "الفرد-الإنسان" كموضوع مرجعي أساسي لأن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد بضمان بقائه وتحقيق رفاهيته ولا يمكن أن تكون هي المعنية للأمن ومنه يمكن القول أن النظرية النقدية ليست نظرية غير تاريخية Ahistorique وهذا في حد ذاته من المنطلق الاستمولوجي للمادية التاريخية لهذه النظرية، والذي يعتمد على الجدلية "الديالكتيكية" التاريخية بمعنى أنها وضع تاريخي مجرد مكون من قوى اجتماعية متعارضة بالإمكان أن تخلق أشكال بديلة لأشكال التطور الموجودة⁽²⁾.

2- النظرية البنائية: ركزت البنائية على متغير الهوية Identity الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية السابقة بل الأكثر من ذلك فشل بعض النظريات يعود أساسا إلى هذا الإهمال مثلما يشير إلى ذلك فشل الواقعيين في فهم الأشكال الجديدة من النزاعات، خاصة الداخلية منها باعتبار أن أغلبها نزاعات يضبطها ويغذيها عنصر الهوية، وهذا الأخير إلى جانب الأفكار والإدراك والمعايير يحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل

¹ - حجار عمار، مرجع سابق، ص 48.

² - وسام ميهوب، مرجع سابق، ص 18.

من جهة، والاتجاه الذي يتخذون ضمن سلوكياتهم الدولية إما تنافسا أو تعاونا من جهة أخرى، وفي مسعى رفضهم ربط التفسيرات الأمنية بالسمة الفوضوية للنظام الدولي، يجادل البنائيون الحجة الواقعية الجديدة التي تقول بأن طبيعة النظام الدولي تضع الدول أمام خيار واحد هو الاعتماد على الذات self-reliance كأساس لإدراك الدول لمصالحها وأهدافها القومية، يمكن فهم التصور البنائي للعلاقات الأمنية فيش كل معادلة أمنية (أ)، (ب) فعندما تلجأ الدولة (أ) وفقا للتصور الواقعي البنوي إلى اتخاذ إجراءات سياسية وعسكرية واقتصادية معينة في صورة الاعتماد الذاتي بغية تحقيق هدف البقاء، تقوم الدولة الثانية (ب) بانتهاج نفس السلوكيات لإدراك نفس الأهداف، لأن هذه الدولة تتحرك استنادا لمبدأ الشك في علاقاتها الخارجية⁽¹⁾.

والبنائية حسب " ألكسندر واندت" هي منهج للعلاقات الدولية يفترض مايلي:

- ✓ الدول هي الوحدات الأساسية لتحليل.
- ✓ تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار النسق المترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.
- ✓ تحاول البنائية تبني تصورا أكثر اجتماعية عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنوية من خلال ربط البنى والفاعلين وإدراكاتهم للواقع في علاقة دياليكتيكية متعددة الاتجاهات.
- وتتشكل البنية الاجتماعية من ثلاث عناصر أساسية:
- ✓ المعارف المشتركة.
- ✓ المصادر المادية والتي لا تتخذ شكلا إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.
- ✓ ممارسات هؤلاء الفواعل.⁽²⁾

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية

سنتناول في هذا المبحث الإطار المفاهيمي للتنمية من خلال التطرق إلى تعريف التنمية، ثم أنواعها، وأخير النظريات المفسرة للتنمية.

¹ - جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص 396-397.

² - خالد معمري، مرجع سابق، ص ص 114-115.

المطلب الأول: مقارنة مفاهيمية للتنمية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقديم مقارنة مفاهيمية لمصطلح التنمية وكذلك التطرق إلى مراحل تطور هذا المفهوم.

أولاً- تعريف التنمية: نال مفهوم التنمية اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسكان وأصبح ينظر إليه الآن من الناحية الشمولية خاصة بعد التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع الدولي.

تعريف التنمية لغة: تدل التنمية لغة على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار⁽¹⁾.

والتنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضوع آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر، التنمية تدل على الزيادة كما وكيفاً⁽²⁾.

تعريف التنمية اصطلاحاً: تحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح وكل منها تناولته من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها ومنه يصبح مصطلح التنمية لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات لعل أول من استعمل هذا المصطلح هو "بوجين ستيلي" حيث اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889⁽³⁾.

وبرز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية، ولاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية⁽⁴⁾.

¹ - سفيان منصور، آفاق استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر، جامعة باتنة 1)، 2017، ص 48.

² - حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة تلمسان)، 2012، ص 48.

³ - المكان نفسه.

⁴ - مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة)، 2010، ص 59.

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر مايلي:

- تعريف جاكوب فينير "Jacob vener" يعرف التنمية بأنها أسلوب التخطيط الاقتصادي يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع للوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع".⁽¹⁾

- تعريف الدكتور "كاسر منصور": التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان وتحريه وتطويره لكفاءته وإطلاق لقدراته على العمل البناء.

- تعريف "محمد منير حجاب": التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييراً أساساً في كل أنماط الحياة السائدة ويتبع هذا تغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الإدارية⁽²⁾

- أما " أدجار مونتيل Edgars Monteil" فيرى أن التنمية ليست عملية الهدف منها مجرد التسابق للالتحاق بالأمم الأكثر حضارة على المستوى المعيشي والاقتصادي، بل هي نتاج للطاقت الكامنة في المجتمعات النامية بالإضافة إلى توزيع أكثر عدلاً للثروات على المستوى القومي والدولي، ومن ثم فإن هذه التنمية الكاملة تعبر عن قيم الحضارة النابعة من التاريخ ومن الثقافات المجتمعية الخاصة ولذا فقد أصبحت أشكال الأصالة والحفاظ وإحياء التراث تعتبر في حد ذاتها عوامل تنموية في غاية الأهمية.

- ويعرف الدكتور " شافعي" التنمية بأنها ذلك التغيير الذي يهدف إلى تحقيق معدل مرتفع في الدخل عبر الزمن ودفعة قوية يتهيا بفضلها للتغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف واستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة من أجل تحقيق ذلك التغيير الذي تتطلبه التنمية⁽³⁾.

من خلال عرض التعاريف السابقة لمفهوم التنمية نتوصل إلى أن التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفرادها في استثمار

¹-محمود الكردي، التخطيط لتنمية المجتمع: دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي أسوان، القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، 1997، ص 82.

²- حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 49-50.

³- سفيان منصور، مرجع سابق، ص ص 49-50.

طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى⁽¹⁾. كما أن التنمية هي مجموعة العمليات المتكاملة والديناميكية والشاملة المتعددة الأبعاد والمستويات، التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل والأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، وتحقيق العدالة التوزيعية للدخل القومي واستئصال جذور الفقر في مجتمع ما⁽²⁾.

وعلى هذا تعتبر التنمية عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة. لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب، عن وجود "عملية تحولات في البناء الاقتصادي، الاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور"⁽³⁾. وفي إطار الحديث عن التنمية ينبغي التمييز بين التنمية والتخلف، بغرض توضيح مفهوم التنمية بدقة أكبر.

- التنمية والنمو: ينظر إلى النمو على أنه عملية تلقائية تحدث دون تدخل من جانب الإنسان، أما التنمية فتشير إلى النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة⁽⁴⁾. فالنمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن.

¹ - مدحت أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2007، ص 189.

² - سفيان منصور، مرجع سابق، ص 50.

³ - عبد العزيز بن عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسؤولية الجميع)، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001، ص 6.

⁴ - وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة)، 2010، ص 47.

التنمية و التخلف: للاقتراب من مفهوم التنمية والتخلف أكثر ينبغي التمييز بين خصائص هذين المفهومين وذلك من خلال الجدول التالي:⁽¹⁾

| خصائص التنمية | خصائص التخلف |
|---|--|
| 1-حرك الوحدات وعدم جمودها. | 1-جمود الوحدات وعدم حراكها. |
| 2-القدرة على الانفتاح العقلي على الأفكار الجديدة. | 2-عدم القدرة على الانفتاح على الأفكار الجديدة. |
| 3-سيادة العلاقات الاجتماعية المعقدة وامتدادها خارج الأسرة والعائلة والعشيرة والقبيلة. | 3-سيادة العلاقات الاجتماعية البسيطة والمباشرة واقتصارها على العائلة. |
| 4-التحرر من العادات والتقاليد الموروثة وخاصة السلبية. | 4-تحكم العادات والتقاليد الموروثة بالسلوك. |
| 5-ارتفاع المركز الاجتماعي للمرأة. | 5-انخفاض المركز الاجتماعي للمرأة. |

المطلب الثاني: أنواع التنمية

-**التنمية الاقتصادية:** وتعرف على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من التخلف لأي التقدم، على الانتقال يقضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيات والهيكل الاقتصادي القومي ومرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي وعموما فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي بمقتضاها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل وتوزيع الدخل لصالح الفقراء⁽²⁾.

- **التنمية الاجتماعية:** ينبغي الإشارة إلى أنه لا يمكن الفصل بين التنمية والاقتصادية والاجتماعية على الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من الناحية والى توفير فرص متكافئة من الخدمات لإفراد المجتمع من ناحية أخرى.

¹ - وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 48.

² - المرجع نفسه، ص 51.

فالتنمية الاجتماعية تعرف بأنها تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية فهي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالعليم والسكن والصحة، بحيث ينتج لهم هذا القدر الفرصة للمساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي وتحقيق الأهداف المنشودة⁽¹⁾.

-**التنمية السياسية:** يمكن تعريفها على أنها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة التحديات والمشاكل بأسلوب واقعي فيعرف الدكتور "عبد الحليم الزيات" التنمية السياسية "بالعملية السوسيو تاريخية متعددة الزوايا والأبعاد التي يستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتناسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية ويتألف بناءً هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية سواء كانت رسمية أم غير رسمية والتي تمتاز عن بعضها وتبادل التأثير فيما بينها وتتكامل مع بعضها وتحمياً المناخ الملائم للمشاركة في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال يساعد على ترسيخ وتعميق حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي يتيح الفرصة لتوفير الاستقرار داخل المجتمع⁽²⁾. كما تعرف التنمية السياسية كذلك على أنها مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلي بها للمساهمة في تكوين أي عام للتأثير به القرار السياسي وبالتالي فإنها تعني المشاركة في صنع القرار عن طريق مجموعة من الوسائل (الأحزاب السياسية الجمعيات، النقابات...) فالتنمية السياسية هي مستوى متطور من الفكر يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع⁽³⁾.

أما الدكتور "أحمد وهبان" فقدم تعريفاً للتنمية السياسية باعتبارها "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يفصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة

¹ - سفيان منصور، مرجع سابق، ص 55.

² - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003، ص 108.

³ - وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 51.

بحيث تستند على أساس قانوني حق فيما يفصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين⁽¹⁾. ومنه فالتنمية السياسية هي العمليات التنموية التي تحرص الدول على تطبيقها من أجل تعزيز قدراتها على مواجهة التحديات السياسية الدولية وهكذا أصبحت التنمية السياسية من العوامل المهمة والمؤثرة في نمو وتطور الدول.

- التنمية الثقافية: وتعتبر عنصرا أساسيا في مختلف مشاريع التنمية فالتنمية الثقافية تعني إدخال الثقافة في منظومة المجتمع وان يكون الوعي بالثقافة هو الوعي بالنجاح والتقدم والتطلعات التي نريدها من التنمية الثقافية تتمثل في رفع الحالة الثقافية العامة على الصعيد عموم المجتمع، بالإضافة إلى التنمية المواهب والكفاءات والطاقات على اختلافها وكذلك خلق واقع ثقافي متحرك يلمس المجتمع حركته وعاین تداعياته، فالثقافة تعتبر عاملا جوهريا في دفع عجلة التنمية من خلال هيكل الوعي المتزايد بمتطلبات المجتمع ومشكلاته من ناحية ومواجهة تحيات العصر من ناحية أخرى⁽²⁾.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية

سنحاول من خلال هذا المطلب التركيز على النظريات التي بحثت في موضوع التنمية وتباينها بين دول وأخرى والطرق الواجب إتباعها من أجل الخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها.

1- النظرية الكلاسيكية: اعتبرت أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، ولهذا فإن عملية الإنتاج للأراضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة⁽³⁾.

أي أن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس مال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف⁽¹⁾.

¹ - أحمد وهبان، مرجع سابق، ص ص 140-141.

² - وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 52.

³ - مبروك ساحلي، أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة)، 2014/2015، ص 56.

فالكلاسيكيون اعتقدوا أن الإنتاج هو دالة العدد من العوامل منها: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي. والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها. واعتبروا أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، ولهذا فإن عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة⁽²⁾.

2- النظرية الكينزية: ظهور النظرية "الكينزية" كان يخص المجتمعات الرأسمالية غير أن الاقتصاديات المختلفة تستلزم تحليلاً خاصاً نظراً لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماماً عما اشترطه "كينز" في نموذج، مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول⁽³⁾.

ف "كينز" يشير إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلا بد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلاً عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات نظرية المراحل الخطية لـ "روستو": تزامن ظهورها والترويج لها مع ظهور نظرية المجتمع المنجز، أي أوائل الستينيات، وقد أراد "w.w.Rosto" وهو صاحب النظرية أن تكون نظريته بديلاً للفكر الماركسي الذي ازداد تأثيره في فترة الصراع الإيديولوجي⁽⁴⁾.

اعتمد "روستو" على مقارنة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية حيث الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن وصفه في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي إن تمر بها كل الدول، حيث إن سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها تصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الوفير للسلع والخدمات وهو يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله أنها ليست إلا النتائج العامة المستنبطة من

¹ - كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، (الجزائر، جامعة الجزائر)، 2013، ص 34.

² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الأردن، دار وائل للنشر، 2007، ص 62.

³ - كبداني سيد أحمد، المرجع السابق، ص 41.

⁴ - مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص ص 58 - 59.

الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث⁽¹⁾، حيث يمكن التعرف على الأوضاع كل المجتمعات بوضعها داخل 5 مراحل:

أ- **مرحلة المجتمع التقليدي**: تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويؤدي فيها نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسا في التنظيم الاجتماعي كما أن هيكلية الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية نسبيا تتميز بالبطء⁽²⁾.

ب- **مرحلة ما قبل الانطلاق**: حيث تنهياً ظروف الانطلاق بتوفير المتطلبات الاقتصادية الضرورية لذلك، مثل حد أدنى من الاستثمارات تكون موجهة للنقل ولرأس المال الاجتماعي والذي يفوق 10% من الدخل القومي ويكون محكوما برغبة الأفراد واستعدادهم لإقراض رأس المال وتحمل مخاطر الاستثمارية مع توفر عدد كان من المنظمين الذي تحفز على إقامة مجتمع صناعي بتوجيه الفائض الزراعي الى الصناعة في ظل الحكومة حديثة معاصرة وفعالة تعمل على تنظيم الاقتصاد وفق مبدأ تقسيم العمل.

ج- **مرحلة الانطلاق**: وهي مرحلة الفاصلة حيث تتوقع أن تحدث دفعة قوية سواء كانت ثورة سياسية أو تكنولوجية أو علمية تقضي على عوامل الجهود والفشل وتؤسس لإرساء نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة تحفز النشاط الاقتصادي بكل متغيراته من ادخار واستثمار ودخل وطني وأسواق داخلية وخارجية تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا من 20 الى 30 سنة تقريبا وهي أصعب مراحل النمو أنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اجتماعية واجتماعية شاملة⁽³⁾.

وحسب "روستو" هناك ثلاث شروط أساسية للانطلاق⁽⁴⁾:

- ارتفاع معدل الاستثمار المنتج ينتقل من 5% إلى أكثر من 10 من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.
- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع.
- التأسيس السريع لأداة سياسية واجتماعية ومؤسسية تتمحور حول التنمية بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يقوم على عصنة الاقتصاد.

¹- كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص 70.

²- مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 59.

³- كبداني سيد أحمد، المرجع السابق، ص 71.

⁴- مبروك ساحلي، المرجع السابق، ص 61.

د-مرحلة النموذج: هي المرحلة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة لاستغلال موارده وتحقيق النمو المستدام وتحل القطاعات الفائدة الجديدة محل القديمة ويرافق ذلك تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن⁽¹⁾.

ه-مرحلة الاستهلاك الوفير : وهي مرحلة التي يبلغ فيها البلد درجة كبيرة من التقدم حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة ويعيش السكان في سعة العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء⁽²⁾.

3- نظرية التبعية: يضم تيار التبعية عددا من المداخل والمنظورات التي يختلف أصحابها حول عدد من القضايا وتختلف أيضا الدراسات التي يجرونها من حيث الهدف، فبعضها يسعى إلى صياغة قوانين عامة لتطور النظام الرأسمالي في مجمله والبعض الآخر يقتصر على فحص حالات بعينها .

وعلى الرغم من كل الاختلافات فإن أنصار التبعية يشتركون جميعا في سعيهم نحو تحليل واقعة التخلف وإمكانيات التنمية في ضوء سياقاتها التاريخية وفي أخذهم بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية ولعلاقات الاقتصادية كما أنهم ينطلقون جميعا من فكرة جوهرية مشتركة هي أن التنمية والتخلف هيكلان جزئيان من نظام كوبي واحد هو النظام الرأسمالي العالمي الذي تحتل الدول المتقدمة مكان المركز فيه، وتمارس منه السيطرة بينما يتحدد مكان الدول المتخلفة على هوامش هذا النظام، حيث تفتقد هذه الدول القدرة الذاتية على النمو والتغيير⁽³⁾.

¹ - كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص 71.

² - مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 62.

³ - المرجع نفسه، ص 63.

الفصل الثاني

الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي
في أجندات القوى الدولية

الفصل الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في أجندات القوى الدولية

شكلت منطقة الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمامات القوى والفواعل الدولية خصوص بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011، حيث لم تكن هذه المنطقة تحظى بأي أهمية سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية في أجندات الفواعل الدولية أثناء فترة الحرب الباردة، وزادت أهمية هذه المنطقة بعد سنة 2011، وهي السنة التي شهدت اندلاع ما عرف بأحداث "الربيع العربي" وهي الأحداث التي نتجت عنها العديد من التحولات السياسية والإستراتيجية والأمنية، جعلت من المنطقة أحد أكثر المناطق التي تعرف انفلاتا أمنيا إلى جانب منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي حتم على القوى الدولية انتهاج سياسات واستراتيجيات جديدة للحفاظ على مصالحها المختلفة في المنطقة، ومن أبرز تلك الفواعل القوى الأوروبية التي صاغت جملة من المقاربات والاستراتيجيات المختلفة من اجل ضمان مصالحها في المنطقة.

سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث نقاط أساسية تتعلق الأولى بدراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، الثانية تتناول أبرز التهديدات الأمنية التي تواجه دول المنطقة، أما الثالثة فتركز على مصالح القوى التقليدية والحديثة في المنطقة.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

سنتناول في هذا المبحث مطلبين رئيسيين، يتعلق الأول بالإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي، أما الثاني فيتعلق بالأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

أولا/ التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي: تعرّف دول الساحل لغويا بأنها تعني الشاطئ، ريف الشاطئ شاطئ الصحراء، أو جنب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر بمعنى شاطئ¹، فتسمية الساحل الإفريقي عربية الأصل وتعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء Le ravage ou la bordure méridionale du désert. مصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية، وبالرغم من بساطة التضاريس

¹ حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة بسكرة)، 2014/2015، ص 85.

الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي، إذ يغلب عليها الطابع الصحراوي مع وجود بعض الكتل الجبلية المترامية إلا أن هذه البساطة أخفت وراءها تعقيدات يصعب إدراكها والسيطرة على مكوناتها. هذه التعقيدات التي يمكن القول أن من أهم مسبباتها العنصر البشري الذي استغل هذه البساطة الجغرافية ليجعل من المنطقة إحدى أكثر مناطق العالم توترا ولا تقل أهمية عن منطقة الشرق الأوسط¹.

أما جغرافيا فيمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة "السافانا" جنوبا، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا. ويطلق عليه بأنه ذلك الحيز الجغرافي وسط إفريقيا والذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر أي دول الساحل، ويكتسي الساحل الإفريقي أهمية كبيرة فيمتاز بموقعه الهام، فهو يربط شمال إفريقيا ووسطها، ويمثل شريطا واضحا من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، ويسيطر على الطرق التجارية في القارة².

وتمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمامات الدوائر السياسية والبحثية بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة، وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها، ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الأطراف والقوى الخارجية، التي باتت لها تطلعات في المنطقة³.

ويعتبر الساحل الإفريقي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، وفي الغالب يُستعمل مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول الثمانية التي تنضوي تحت تجمع "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف (CILSS)". وكانت تعتبر منطقة الصحراء والساحل الإفريقي الطريق الأساسي في السابق، خصوصاً للتجار البربر والعرب القادمين من شمال إفريقيا، وقد تعاقب على احتلال غرب القارة السمراء الاحتلال البرتغالي منذ منتصف القرن الخامس عشر، مروراً بالاحتلال البريطاني وأخيراً الفرنسي، وقد كانت منذ القدم المصدر الأول لتجارة الرق والعبيد، إضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية والطاقة في عموم القارة

1- مبروك كاهي، "منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة". نقلا عن الموقع الإلكتروني لموسوعة الدراسات الإقليمية: <https://www.politics-dz.com>، تاريخ الاطلاع: 2018/03/12.

2- حنان لبيدي، مرجع سابق، ص ص 85-86.

3- جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء". مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، الجزائر: جامعة سطيف، ديسمبر 2014، ص 333.

تقريبا، ما جعلها محل أطماع المستعمر الغربي حتى حصول معظم دول الساحل والصحراء على الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي¹.

ويعد إقليم الساحل الإفريقي من أكبر الأقاليم في القارة، فمساحته تعادل 31.04 بالمائة من مساحة القارة، من خلال مساحته يتبين لنا أنه من أكثر أقاليم القارة اتساعا، حيث يعتبر بمثابة جسر غير حاجز (كما يقال عنه Bridge not a barrier) يربط غرب وجنوب إفريقيا بشمالها. بالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي الذي يشكل الطرق التجارية التاريخية التي تمر عبر بوركينا فاسو وتشاد والجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر. ويكتسي الساحل الإفريقي أهمية كبيرة، فيمتاز بموقعه الهام، فهو يربط شمال إفريقيا ويمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي وسيطر على الطرق التجارية في القارة².

فاستنادا إلى المعيار السياسي فإن منطقة الساحل تشير إلى منطقة جغرافية كبرى تضم الدول التي تواجه أزمة اقتصاديو وسياسية وبيئية، وأهم هذه الدول السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد وغينيا الاستوائية³. **الشكل رقم (01): خريطة تبين دول منطقة الساحل الإفريقي.**



المصدر: بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

- 1- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة)، 2008، ص 39.
- 2- حنان لبدي، مرجع سابق. ص 86.
- 3- عبد العالي عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي". مجلة شؤون عربية، العدد 173، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2017، ص 188.

ثانيا/ خصائص منطقة الساحل الإفريقي: يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تشير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، وسنذكر في ما يلي مجموعة من الخصائص التي يتمتع بها الساحل الإفريقي:

- تمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة، مقارنة مع مساحته الشاسعة، فمثلا في تشاد توجد، فمثلا في تشاد توجد ثلاث مناطق جغرافية مناخية تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية¹.

✓ تميزها بالجفاف، قلة المطر، نقص المياه الجوفية، هشاشة الأرض، يسميها البعض بنطاق الجوع، ضف إلى ذلك الاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى تأزم الوضع البيئي للمنطقة، وهو الوضع الذي كان عاملا ضد الدولة ومعرقلا لها في عملها على تحسين الوضعية الاقتصادية (الأمن الغذائي لشعوبها).

✓ النزاعات والصراعات الداخلية الناتجة عن التناقض الإثني الذي يعتبر أهم سبب مفسر للصراعات الداخلية، وتكون هذه الصراعات خطيرة عندما يكون سببها دينيا، مثل الصراع بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، مثل ما هو حاصل في السودان والتشاد.²

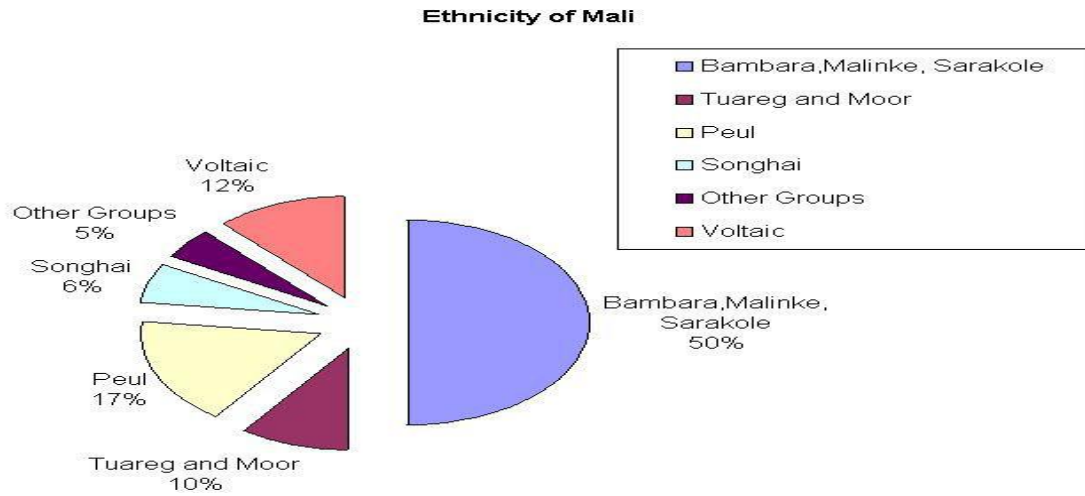
✓ تحتوي منطقة الساحل الإفريقي على خليط من الإثنيات والأعراق والقبائل هذا ما نتج تعدد في الديانات المتبعة وكذلك في اللغات واللهجات وهذا التعدد نقيسه في دول الساحل الإفريقي مثلا في مالي نجد ما يقارب 23 عرق (ميغا، المانك، السنحو، السركولي، السنغهاي، الدوغم).³

1- عبد العالي عبد العالي حور، مرجع سابق. ص 190.

2- امحمد برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية". جريدة الشعب الجزائرية، العدد الأول، جانفي 2008، ص 13.

3- حنان لبدي، مرجع سابق، ص 87.

الشكل رقم (02): التعدد العرقي في مالي



source: Mali's Demographics, cademyafricageography.wikispaces.com/Mali's

أما نيجيريا فتشكل جماعة "اليوروبا" 20% و"الإيو" 18% "الهوسا" و"الفلاي" 30% والنيجر فيها عشرات من الجماعات العرقية، تشاد وموريتانيا تحتوي على ثلاث انتماءات: عربي، أمزيغي، البربر،... وغيرها من الاختلافات العرقية التي تشهدها المنطقة.

وبوجود هذا التنوع البشري والتعدد الاثني في المنطقة نشأت مختلف الصراعات والنزاعات القبلية والعرقية، وتمثلت في أزمات الجماعات الاثنية ومعضلة التنمية المحلية، مما خلق مشكل عدم التجانس الاجتماعي، مما زاد ضعف العدالة الاجتماعية التي تنتج عنها الخلافات والنزاعات الداخلية داخل إقليم هاته الدول.¹

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

تكمن الميزة الاستراتيجية لإفريقيا التي تعد بالنسبة لفرنسا والدول الأوروبية منطقة نفوذ تابعة لها في موقعها الجغرافي والجيوبوليتيكي فهي تطل على كل من المحيط الأطلسي الذي يلعب دورا محمدا في توازن القوى العظمى، حيث تعد منطقة الساحل من ابرز واهم المجالات الجيوسراتيجية في القارة خاصة والعالم عموما حيث تحظى باهتمام دولي خارجي وتعد محل أطماع القوى الأجنبية.

1- غدير دليلة، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، (الجزائر، جامعة ورقلة)، 2014-2015، ص 26.

أولا/ الواقع الاجتماعي في منطقة الساحل الإفريقي: تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة إستراتيجية فهي تعد "مرآة" البحر الأبيض المتوسط، وفضاء حي للدول المشاطئة، تتقاسم شعوبها ذات الأعراق واللهجات والديانات المختلفة معابر التبادر التجاري، كما أنها تعد مهذا للعديد من الحضارات القديمة، تتوسط منطقة الساحل الإفريقي كل من شمال القارة الإفريقية "البيضاء" الذي يضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ومصر وهي كلها دول متوسطة وما يعرف بدول جنوب الصحراء السوداء.¹

يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي تحمل تعقد في التركيبة العرقية، أو ما يسمى بفسيفساء الإثنية، التي تحتوي على كل أنماط أو مظاهر حياة من البدو الرحّل إلى الحضرة، كما أنه لا بد من التلويح لنقطة مهمة، وهي أن هذه التركيبات الاجتماعية معقدة لأن توزيعها خضع للاستعمار الأوروبي، بحيث أن توزيعها لم يخضع لطبيعة التركيبة الاجتماعية، وإنما خضع هذا التوزيع لمصالح الدول الغربية، فينتشر سكان النيجر 17 مليون نسمة بشكل غير متساو في جميع أنحاء البلاد. ويعيش نحو ثلاثة أرباع السكان في الحي الجنوبي، حيث عمليا تقع 12% من الأراضي الصالحة للزراعة، وعلى العكس بعض أجزاء في الشمال تكاد تكون ربع أغلبية السكان في الريف والفلاحين، ودليل آخر على هذا التقسيم الطوارق المقسمة بين العديد من الدول.²

فمنطقة الساحل الإفريقي تتميز بتنوع إثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي والسياسي، حيث تمتاز المنطقة بتداخل وتلاقي عدة أعراق تمثل كل منها أنماط وعادات مختلفة. فعلى سبيل المثال نجد في النيجر "الهوسا" و"الزرنه"، والطوارق والعرب.. وفي مالي قبائل "البامبارا" و"السونغاي" و"البولس" و"الكانوري" والطوارق والعرب.³

والساحل منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات، مما أهلها لتكون جسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية، ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، وصارت

1- عمار باله، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري - مالي أنموذجا". أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة1)، 2017/2018، ص90.

2- حنان لبدي، مرجع سابق. ص 88.

3 - Gérard- François DUMONT, "La géopolitique des populations du Sahel". Citant le cite: www.diploweb.com.

نقاط قوتها هي نقاط ضعفها، حيث تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات، وأصبحت المنطقة ساحة حروب ونزاعات لا تنتهي.¹

ثانيا/ واقع الموارد في المنطقة: تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أفقر مناطق العالم، تتميز اقتصاديات دوله بالهشاشة والتدهور، حيث أن معظمها تصنف حاليا ضمن فئة البلدان الأقل نموا التي تعاني من عدة اختلالات اقتصادية، ومن فساد سياسي واقتصادي، هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول²، وذلك بالرغم من أنها تتمتع بثروات طبيعية ومعدنية هائلة مثل الماس، النحاس، الكوبالت، التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضحمة، وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام، والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن، مثل التشاد، واحتياطيات خامات الحديد في موريتانيا، والذي يقدر بـ 100 مليون طن، إضافة إلى وجود نحاس باحتياطي يقدر بـ 27.3 مليون طن عالي الجودة، فالنيجر مثلا تتوفر على عدة موارد منجمية كالحديد، الرصاص، الزنك، القصدير، الألمنيوم، الذهب واليورانيوم الخام، حيث يحتل هذا الأخير المرتبة الأولى في قائمة الصادرات، إذ يتواجد بكميات معتبرة في ثلاث مناطق من النيجر، ويقدر احتياطيه بـ 280 ألف طن.³

وتتضمن القارة الإفريقية حسب إحصائيات سنة 2010 حوالي 10% من المخزون العالمي، حيث يقدر الاحتياط النفطي في إفريقيا بـ 125.6 مليار برميل، ويقدر العمر الافتراضي للمخزون النفطي الإفريقي بـ 33.4 سنة حسب معدلات الإنتاج لنفس السنة⁴، ويتواجد معظم ذلك المخزون بنسبة 60% في منطقة الساحل الإفريقي، وتحديدا في ثلاث دول رئيسية منتجة أهمها النيجر، وهي الدولة التي تحوي أكبر مخزون نفطي في إفريقيا بنسبة 35% من إجمالي احتياطي القارة، إضافة إلى اكتشاف مؤشرات نفطية هامة في تشاد، التي من المتوقع أن تصل فيها قدرة الإنتاج إلى 25 ألف برميل في اليوم.

1- غدير دليلا، مرجع سابق، ص 22.

2- عبد العالي عبد العالي حور، مرجع سابق، ص 191.

3- حنان لبيدي، مرجع سابق، ص 89.

4- "الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية"، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، الجماهيرية الليبية، 26/25 سبتمبر 2010، ص 7.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية التي تواجه دول المنطقة

يعتبر الحديث عن منطقة الساحل الإفريقي، ذلك الحديث عن المنطقة الفاصلة بين الشمال الإفريقي يعتبر الحديث عن منطقة الساحل الإفريقي، ذلك الحديث عن المنطقة الفاصلة بين الشمال إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أصبحت المنطقة تشكل مجالا ذو أهمية جيو-أمنية واسعة ومما لاشك فيه أن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة الأزمات لما تعرفه هذه المنطقة من تدهور أمني يؤثر بشكل كبير ومباشر على الأمن الإقليمي والدولي ككل، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف التهديدات الأمنية والأنشطة الإجرامية التي تشهدها المنطقة.

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

تعكس إشكالية أزمة بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الأمنية الخطيرة التي تعانيها دول منطقة الساحل الإفريقي وذلك على خلفية الرواسب التاريخية التي أنتجت مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الحقبة الاستعمارية التي لم يراع فيها التنوع الإثني والقبلي وخصوصية المجتمعات المكونة لفضاء الساحل⁽¹⁾. حيث سارعت دولة مابعد الاستقلال في إفريقيا إلى استيراد النموذج الغربي للدولة الوطنية، الأمر الذي اصطدم بالخصوصيات المحلية (القبلية، التنوع اللغوي والعرقى والإثني والديني) التي لا تتلاءم والنموذج الغربي المستورد، مما أدى إلى مجموعة من الصراعات، أدخلت دولا إفريقية في الحروب والجريمة المنظمة.

وتعود إشكالية بناء الدولة في إفريقيا على العموم إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة و ليس الأسباب، فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى حيث استقلت دول إفريقيا عن الاستعمار الأجنبي وهي مثقلة بالعديد من المشاكل حتى صنعت منها أزمات استعصت على الحل وبصفة خاصة إشكالية بناء الدولة بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي تنازعت الدولة من أجل البقاء، لكن الدولة في إفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها وإحاقها بالدولة الأوروبية التي استعمرتها حيث

1-عربي بومدين وفوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي : نحو التفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية". مجلة المستقبل العربي، العدد 456، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2017، ص 129.

قضى المستعمر على المشيخات والممالك القديمة وفي الوقت نفسه استنسخ صورة مشوهة ومحرفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف امبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة⁽¹⁾.

أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول أي دول المنطقة الساحل الإفريقي وانتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسسي لاستحالة بناء دولة قائمة بذاتها واليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات فعالية ومصدقية مما يجعل من تدخل الطرف الأجنبي ثالث أمراً ضرورياً كالجائر في الأزمات الطوارق بمالي والنيجر، الدول الإفريقية والغربية في التشاد وفي السودان ومنطقة التعاون الاقتصادي لدول غرب إفريقيا في حالة موريتانيا بالإضافة إلى ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات الاقتصادية والأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية.⁽²⁾

- النزاعات الاثنية (مسألة الطوارق) في المنطقة: من بين الخصائص الرئيسة في الساحل الإفريقي ذلك التنوع العرقي الاثني، حيث تنقسم الأجناس العرقية في منطقة الساحل الإفريقي مما أدى إلى النزاعات اثنية عرقية عديدة في المنطقة في صورة أزمة تشاد والسودان وأبرزها على الخصوص قضية الطوارق وما طرحه من تحديات سياسية ومجتمعية وأمنية على حد سواء، حيث تعاني بأقلية الطوارق صعوبة كبيرة في الاندماج المجتمعي وهي تحرم التوزيع العادل للثروة والاستفادة منها، مما يجعل مسألة الطوارق تشكل رهانا أمنيا بمنطقة الساحل الإفريقي⁽³⁾.

وتعتبر أزمة الطوارق في دولتي كل من مالي والنيجر من الأمثلة الحية من الأزمات الأمنية الداخلية التي تعاني منها دول الساحل، حيث نجد من النسيج المجتمعي لدولة مالي والنيجر لكنها تعاني الإقصاء والتهميش في كافة جوانب الحياة سواء التنمية أو التعليم أو حقوق الإنسان أو المشاركة السياسية في الحكم بالإضافة لشعور بالمساواة واللامن نتيجة تشتت الأقلية الطارقية بين دول عديدة. مما دفعها نحو تعزيز أمنها ورد الاعتبار لها والمشاركة في الحكم وتعتبر هذه على أنها خطوة نحو التصعيد وتفاقم الأزمة المنطقة⁴.

¹ - الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة - نموذج مالي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2014، ص ص 59-60.

² - غدير دليلة، مرجع سابق، ص 28.

³ - عربي بومدين وفوزية قاسي، مرجع سابق، ص 131.

⁴ - سفيان منصور، مرجع سابق، ص 97.

المطلب الثاني: التنظيمات الإرهابية

يأتي الإرهاب في اللغة العربية من الفعل (رهب، يهيب، رهبة) أي خاف، ورهبه أي خافه والرهبة هي الخوف والفرع وهو راهب من الله أي خائف من عقابه وترهبه أي توعدده أما في القرآن الكريم فينصرف معنى الإرهاب إلى ما ورد في الآيات القرآنية التي تأتي بمعنى الفرع والخوف والرهبة من عقاب الله تعالى، فقد ورد في قوله ((وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون))، وجاء ((وإنما هو اله واحد فيأي فارهبون))، وورد ((إنهم كانوا يسارعون للخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا)).

كما يأتي الإرهاب في القرآن الكريم بمعنى الردع العسكري فقد ورد ((ترهبون به عدوا الله وعدوكم وآخرين من دونهم)) وجاء أيضا ((واسترهبوههم وجاءوا بسحر عظيم)). أما في اللغات الأخرى فان الإرهاب يأتي بمعنى رعب (terror) وتعني خوفا، أو قلما متناهيا أو تهديد غير مألوف وغير متوقع، وقد أصبح هذا المصطلح يأخذ معنى جديد في الثلاثين عاما الأخيرة ويعني استخدام العنف¹. استأثرت ظاهرة (الإرهاب) العالمي خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين باهتمام متزايد من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وذلك نتيجةً للآثار السلبية التي ترتبها في حياة المجتمعات البشرية، إذ ارتبط شيوع هذه الظاهرة بتطور الأحداث الجارية في الساحة السياسية وتعمقها، حتى أضحي مفهوم (الإرهاب) صفة لصيقة لكل حدث سواء كان مخططا أم غير ذلك والإطار العام الرئيس الحاكم لحركة الدول وسياساتها المختلفة.

وهنا فقد اختلفت التفسيرات والدوافع التي أدت إلى تنامي ظاهرة الإرهاب بين من يؤكد أن حالات التنافس والصراع الدولي ساعدت في تغذية ونمو ظاهرة الإرهاب، وبين من يدعي أن الإرهاب ظاهرة طبيعية يمكن أن تظهر في أي مجتمع مرتبطة بعوامل مختلفة منها البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الدينية والإيديولوجية، إن أي معالجة لقضية ذات صلة ببعض المفاهيم تحتاج أن تحدد تلك المفاهيم من خلال تعريف

¹- كريمة مزعل شبي، "مفهوم الإرهاب دراسة في القانون الدولي والداخلي"، مجلة أهل البيت، العدد الثاني، العراق: جامعة أهل البيت، 2005، ص32.

يوضح مكوناتها وخصائصها⁽¹⁾.

وتعتبر منطقة الساحل والصحراء الأفريقية من المناطق التي شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، وتأتي هذه التحديات الجديدة على المنطقة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم. هذه الحالة غير المسبوقة من التطورات الأمنية، هي نتيجة لمجموعة من العوامل يمكن حصرها في ثلاثة أبعاد وهي:

- البعد الأول ويتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذاً للأسلحة والمخدرات،

- البعد الثاني يتمثل في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، أما البعد الثالث والذي هو الهجرة غير الشرعية.

- ويتمثل البعد الأخير في الفشل البنوي والوظيفي للدولة في المنطقة، على الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي، والتي جعلت غالبيتها تصنف ضمن الدول الفاشلة؛ جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات الأوضاع في دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضعف حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول⁽²⁾. كما نجد في الساحل الإفريقي إضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا "le Mouvement pour l'Unité et le jihad dans l'Afrique de l'ouest" كحركة إرهابية منشقة عن التنظيم الأول، نجد تنظيمات أخرى أقل تطرفاً، مثل تنظيم أنصار الدين تحت زعامة "إياد آغا غالي"، والذي يعد من أقدم المتمردين الطوارق وتنظيم "بوكو حرام" في نيجيريا وتنشط أيضاً في جنوب النيجر، إلا أن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي يبقى عاملاً أساسياً في إثارة عدم الاستقرار في أنحاء الساحل الإفريقي فالبرغم من عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالأمر الجديد وأن الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة³.

1- كمال النيص، "ظاهرة الإرهاب... المفهوم... والأسباب... والدوافع"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/12، متحصل عليه من الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/nr.asp>.

2- عبد العالي حور، مرجع سابق، ص 194 - 195.

3- ياسين حداد، "أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة تيزي وزو)، 2016، ص ص 129 - 131.

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة

لم يحظ أي تعريف للجريمة المنظمة على الإجماع، فما زال مفهوم الجريمة المنظمة يعترضه الغموض وعدم الوضوح، فهو يخفى أنواع متعددة من الأفعال الإجرامية و أشكال مختلفة من المنظمات الإجرامية. ولعل هذا ما يفسر أن بعض المصطلحات التي تتعلق بالموضوع كالمافيا و الجريمة المنظمة و الإجرام المنظم و الإجرام المحترف و الإجرام الاقتصادي ليست واضحة المعالم و تستخدم كمترادفات⁽¹⁾.

وهناك إجماع في أدبيات الجريمة المنظمة على أنها كمؤسسة مستمرة تعمل بعقلانية للحصول على الربح من خلال الأعمال غير القانونية والقانونية والتي تؤمن وجودها من خلال التهديد أو استخدام القوة والفساد للمسؤولين الحكوميين للمحافظة على درجة مأمونة من الملاحق القانونية. وهي تركز على الوقائع والخدمات المهمة للعمامة ولكن بطريقة غير قانونية.

لقد بدأ ظهور مصطلح الجريمة العابرة للحدود الوطنية "Transnational Organized Crime" مع بداية عقد التسعينيات، وذلك كنتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعولمة والثورات العلمية وخاصة في مجال الاتصالات، ولم ينجم عن هذه التغيرات عولمة اقتصادية فقط بل عولمة في الإجرام وعبرت الجريمة مثلها مثل الاقتصاد.

إن أهم مكون مميز للجريمة المنظمة هو في المصطلح نفسه "المنظمة" كما أن التفاعل عامل هام، فقيام مجموعة أفراد بشكل انفرادي بأعمال إجرامية لا يجعل منهم جريمة منظمة، ولكن "المنظمة" العنصر المميز للجريمة المنظمة عن غيرها، إن تعريف الجريمة المنظمة مبني على فرضية أنها منظمة اقتصادية إجرامية توحد الجماعة حول مصالحها الاقتصادية وهي مبنية على نظام اجتماعي من القواعد التي تربط الجماعة مع بعضها البعض.

وتركز التعاريف المدرجة للجريمة المنظمة في فترة التسعينيات على ثلاثة عناصر هي:

- 1- الجماعات الإجرامية مرتبطة عرقياً، ولغوياً، أو اثنيّاً أو بروابط أخرى.
- 2- الحامي الذي يحمي مصالح جماعة الجريمة المنظمة.

¹ - أحمد فاروق زاهر، "الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها"، الندوة العلمية العلاقة بين الجرائم الاحتيال والإجرام المنظم، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص 8.

3-الداعم وهم فئات المختصين والمسؤولين المهمين في المجتمع والذين يقدمون خدمات تطوعية لمضاعفة مردودات الجريمة المنظمة المادية⁽¹⁾، تتمثل إجراءات مكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية على الصعيد الداخلي في اتخاذ التدابير الوقائية من جهة، والتدابير العلاجية من جهة أخرى، أما على الصعيد الدولي فإن هناك كثيراً من الجهود الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على الصعيد الوطني: هناك نوعان من التدابير المتخذة لمكافحة الجريمة المنظمة.

1- على المستوى الداخلي: وهما:

أ-التدابير الوقائية : تعد تدابير وقائية خطوة ضرورية لمكافحة الجريمة المنظمة ،حيث تتخذ الدولة إجراءات تكفل درء خطر وقوع الجريمة المنظمة قبل ارتكابها ،وتتضمن هذه التدابير مثلاً القيام بآراء بحوث العلمية لتعرف المشكلة وأسبابها وأبعادها المختلفة ،مع التركيز على جمع المعلومات في هذا المجال وتبادلها مع الدول الأخرى التي تعاني من وجود هذه الجريمة كما تقوم بإصدار التشريعات والقوانين الجنائية التي تكفل تجريم الممارسات التي تنتهجها الجماعات الإرهابية.

ب- التدابير العلاجية: تتخذ هذه التدابير في مرحلة ما بعد وقوع الجريمة المنظمة مباشرة ، إذ يتعين على الدولة جمع المعلومات اللازمة عن الجريمة المرتكبة ،وبالبدء بإجراءات المحاكمة وتنفيذ العقوبة.

2- على المستوى الدولي: باتت الجريمة المنظمة العابرة للحدود تشكل خطراً يهدد أمن العالم بأسره ولذلك كان لا بد من مواجهتها دولياً، وفيما يلي نستعرض الجهود المبذولة في كل من الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية⁽²⁾.

ظلت شبكات الجريمة المنظمة تمارس نشاطاتها في الساحل الإفريقي عبر العديد من الممرات القديمة التي لطالما عرفت بها المنطقة ،بسبب غياب الدولة لفترة طويلة من الزمن ،ويمكن اعتبار طبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي قد ساعدت إلى حد كبير في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية فالدولة نفسها هي التي تنتج

1- ذياب البداينة، "مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من المحلية إلى الكونية"، نقلاً عن الموقع الإلكتروني لجامعة مؤتة الأردنية: <https://www.mutah.edu.jo>، تاريخ الاطلاع: 21/03/2018.

2- مايا خاطر، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثالث، سوريا، 2011، ص ص 517-518.

أو تساعد على خلق الطريق غير الشرعية بسبب ضعف أجهزتها القانونية والقضائية، مما أدى إلى انتشار مظاهر الفساد في أوساط المجتمعات الساحلية بما فيها أجهزة السلطة.

كما ساعد تفاقم النزاعات الداخلية خاصة الإثنية منها، إلى شيوع حالة من الفوضى، أجبرت آلاف الأفراد واللاجئين إلى التنقل العشوائي، وبالتالي تشريد العديد من السكان وهو الأمر الذي ساعد على استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب استمرار الحروب والنزاعات، والأسوأ من ذلك فإن هذه الوضعية قد أدت بسكان منطقة الساحل الإفريقي إلى تقسيم الولاء إلى عصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين طمعا للاستفادة من المداخل المالية لنشاطات التهريب أو سعيا للحصول على الحماية، بالإضافة إلى هذا يشهد الساحل الإفريقي ظاهرتين مختلفتين ومتصلتين في آن واحد *Phénomène concomitant et paradoxal*، إذ يوجد اختراق واضح وكبير في السنوات الأخيرة لنشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود *Transnational* بمنطقة الساحل وغرب إفريقيا، بالموازاة تشهد المنطقة عملية تقسيم المناطق الداخلية بسبب الصراعات المسلحة *Conflits Armés*، ومع مرور الوقت حدث تداخل بين المناطق الحكومية *Espaces étatiques*، والمناطق الرمادية *Zone grises* لينتج عنها أشكال جديدة ومعقدة من الفواعل والشبكات ذات طبيعة سياسية، اقتصادية، إثنية واجتماعية، وهو ما جعل الحدود الفاصلة بين المجالات العامة والمجالات الخاصة تمتاز بالغموض، فسمحت بذلك للممارسات الإجرامية بالتنقل بكل حرية في ربوع منطقة الساحل الإفريقي⁽¹⁾.

المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية

تعد ظاهرة الهجرة الغير الشرعية من المشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي برمته، وتعني هذه الظاهرة دخول الأشخاص إلى دولة أخرى غير دولتهم بشكل غير أو غير نظامي، ويطلق على هذه الظاهرة عدة تسميات كالهجرة غير النظامية أو غير القانونية أو غير مشروعة أو سرية أو الخفية، وكل هذه التسميات تعني في المحصلة عدم شرعية هذه الهجرة في نظر القانون الدولي الداخلي، هذه الظاهرة تطورت بتطور العلاقات

1- عادل زقاغ وسفيان منصور، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقارنة سوسيو-سياسية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، مارس 2016، ص 158.

بين الدول واختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المختلفة⁽¹⁾ المهجرة تتعدد تعريفها وهذا لتعدد جوانبها و اختلاف أهدافها وأغراضها، فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي فإن الموسوعة الحرة WIKIPEDIA تعرفها بأنها "أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك بنية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة أو سفر. "أما الموسوعة السياسية فلقد عرفت على أنها "كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة. و حسب الأستاذ "tribalat .m" فإن للهجرة مفهومان أحدهما عام يعني الحركة أو الفصل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم ومن بين التعريف التي تعتمد على معيار دوافع الهجرة نجد المعجم القانوني الذي يعرفها بأنها: "العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل".

وتعني الهجرة بصفة عامة: " الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى الهجرة الدولية⁽²⁾ .

- أسباب الهجرة الغير الشرعية: ترجع أسباب الهجرة الغير الشرعية وفقا لآراء العديد من الباحثين- إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتفصيلها على الوجه التالي:

أ-الدوافع الاقتصادية: وهي أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لخوض هذه المغامرة دون اكتراث يكتنفها من مخاطر أو مخالفات قانونية .ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يعاينه هؤلاء المهاجرون من بطالة أو انخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة في أوطانهم، وفي المقابل التطلع إلى اللجنة الموعودة في بلاد المهجر والتي تتمثل الأجور المحزية وتسهيلات البحث العلمي والتقدير الذي يلقاه المهوبون وغيرها من العوامل التي تجذب الأفراد والكفاءات إلى تلك البلاد، والملاحظ أن دول الطرد غالبا تكون من الدول الفقيرة (دول أمريكا اللاتينية والإفريقية والآسيوية)، وأن دول الجذب هي الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والغربية الأوروبية.

1- عبد الله علي عبو، "الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير شرعية"، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والستون، الإمارات العربية المتحدة: جامعة الإمارات، 2016، ص 177.

2- فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة الجزائر)، 2011، ص ص32،31.

ب- **الدوافع الاجتماعية** : ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطاً طردياً وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية، إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع التي تنشأ فيه، وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الاجتماعية الشديدة التي تدفع الشباب على اختلاف تخصصاتهم إلى الهجرة إلى البلدان الغنية، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الهجرة حتى ولو كانت غير مشروعة ويضيف البعد الديمغرافي (السكاني) مزيداً من التعقيد على مشكلة الهجرة غير المشروعة.⁽¹⁾

ج- **الدوافع السياسية** : تعود إلى الأنظمة شمولية أو ديمقراطيات صورية، فضلاً عن التوترات السياسية والانتقال اللاسلمي للسلطة، وهذا المناخ السياسي وهذا المناخ السياسي من شأنه أن ينعكس على بقية البنى الاجتماعية الأخرى مثل عدم الاستقرار السياسي من شأنه أن ينعكس على بقي واستبعاد الأفراد من المشاركة في الحياة السياسية، ناهيك عن استبعادهم بتوخي وسائل عقاب متعددة يبلغ أقصاها الاختفاء القسري والتعذيب والقتل في ضلّ الصراعات الطائفية والعرقية، وهما من السمات الغالبة على الصراع في القارة الإفريقية بالإضافة إلى شيوع ظاهرة الفساد و هدر الموارد من شأنه أن يكون عامل دفع للهجرة غير الشرعية⁽²⁾

تصاعد الهجرة السرية بشكل رهيب في الساحل الإفريقي نحو دول المغرب العربي و أوروبا حظيت بتغطية إعلامية من وسائل الإعلام، ولعل هذه الصورة القائمة من الوضع المتزدي لحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين والمشاكل الاجتماعية الناجمة عن هؤلاء الأفارقة دفع الاتحاد الأوروبي في مرات عديدة لممارسة الضغوط على دول العبور بالنسبة للجزائر وليبيا، فالكثير من المهاجرين يلمون بالوصول إلى العتبة الأوروبية هروبا من الفقر والحروب والأمراض والتصحر، كما تسبب الضغوط البيئية في نقص المواد الغذائية والمائية أن تؤدي إلى نشوب نزاعات لا ضمن البلدان المعنية فحسب، بل فيها وراء تلك حدود الدول أيضاً، بحيث يطلق العنان لهجرة أمواج من اللاجئين البيئيين، وهذا ما يؤدي إلى هجرة الأدمغة وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي وتهديد الأمن الوطني لدول الساحل الإفريقي وتستمر الهجرة السرية في الساحل الإفريقي نحو شمال أوروبا والقارة الأوروبية إلى حد اليوم وذلك لأنها تعد هروبا من طرف الأفارقة من الأوضاع الاقتصادية، السياسية، الأمنية والاجتماعية المتردية التي تعرفها القارة³

¹ - حمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة**، القاهرة: مركز الإعلام الأمني، د.ت.ن، ص 6.

² - سعيد عبدلي، الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية، **مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية**، العدد 02، موريتانيا: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط، 2012، ص 6.

³ - ياسين حداد، مرجع سابق، ص ص 124-125.

المبحث الثالث: مصالح القوى التقليدية والجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

تنوعت مصالح اتجاه منطقة الساحل الإفريقي من دول المنطقة إلى المصالح الدولية التي كانت لها استراتيجيات تضعها لتحقيق مصالحها من بين هذه الدول دول استعمارية التي لها جذور تاريخية في المنطقة، والتي تسعى دائما إلى الهيمنة عليها دون وجود دول أخرى منافسة لها، إلا أن القوى الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا لم تبقى هي الوحيدة التي تتقاسم أقاليم منطقة الساحل، فبعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي برزت الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وبرز الصين كمنافس لها ذات صبغة اقتصادية.

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية بالمنطقة كالنشاطات الجماعات الإرهابية أبرزها تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، تزداد هذه الوضعية تعقيدا مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها كتهريب المخدرات والأسلحة، أمام هذا الواقع أصبح الساحل الإفريقي يشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم وهذه الأهمية ترسم شكل التقاطعات السياسية لمختلف القوى الإقليمية والدولية.

ومن خلال ما تطرقنا إليه يمكن القول أن القوى قد تنوعت بين قوى تقليدية التي لها خلفيات تاريخية استعمارية وقوى جديدة لها توجهات اقتصادية أكثر منها استعمارية تسعى فيها إلى تقوية اقتصادياتها أكثر من منافسيها الاقتصاديين، فهناك وجود تنافس بين القوى في المنطقة خصوصا التي يميزها الطابع التقليدي كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد القطب المهيمن والمسيطر على النظام العالمي دون أن ننسى القوى الأخرى أيضا متمثلة في العملاق الصيني الذي تتغلغل مؤسساته الاقتصادية وكثرة اليد العاملة في المنطقة.

المطلب الأول: القوى التقليدية في المنطقة

أضحت منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية والتعقيد، وقد اكتسبت أهميتها الأمنية هذه من عناصر متنوعة ومتداخلة جعلتها تخضع لإعادة تقويم، ويبدو أن التمثلات أو التصورات التي شكلتها أوروبا وخاصة الدول المتوسطة بوصفها ذات اتصال مباشر بمشكلات القادمة من الساحل وإفريقيا عموما تكشف عن استمرار شيوع تمثلات الغرب عن سواها في هذه المنطقة. وتزايد في محيط هاته المنطقة أيضا بعض الحسابات الدولية وتحدد، فلم يعد الأمر يتعلق باهتمام الدول المستعمرة سابقا

"فرنسا" ولكن الولايات المتحدة الأمريكية والصين والبرازيل، برغم أن الأخيرة ليس لاهتمامها أبعاد عسكرية في المنطقة ولا تتميز هذه المنطقة بعوامل جذب عسكرية واضحة، ولكنها مرشحة لاكتساب عوامل جذب جيوا-اقتصادية، فانه يجب الإقرار بمحدودية الفاعلين الدوليين، فمن النوع التقليدي، هناك فرنسا والاتحاد الأوروبي الأخير الذي عبر سياسته الإفريقية والأورومتوسطية هناك فاعل جديد نسبيا تزايد أهميته بإفريقيا منذ أواسط العقد الأخير من العقد العشرين.⁽¹⁾

أولا: الدول الأوروبية: فرنسا والساحل الإفريقي

بفعل التحولات الدولية الراهنة و بفعل المكانة الاستراتيجية لدول الساحل الإفريقي بالنسبة للدول الأوروبية جعلت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي تعتمد على منطلقات المحددة في توجهها الأمني لذا اتخذت المنطلق التاريخي و الأمني والطاقي والتنافسي كأساس لاستراتيجيتها الأمنية.

1- المنطلق التاريخي: المستعمرات الأوروبية تمثل الإرث التاريخي للدول الأوروبية حيث أن الدول لا تزال تحمل مخلفات الامتداد التي قد تمثلها في الامتداد اللغوي والثقافي والامتداد الحدودي والتي عملت على تغذية التناقضات الاثنية من خلال سياسة فرق تسد عن طريق تقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية دون مراعاة الجانب الأنثروبولوجي للمجموعات.

2- المنطق الأمني: اعتمدت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية على نطق الأمني في استراتيجياتها الأمنية باعتبار منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة تحتفل بالتهديدات خطيرة داخلية وخارجية.

3- المنطق الطاقوي: الاستراتيجية الأمنية الأوروبية تركز على الطاقة الإفريقية بشكل عام و على الطاقة الموجودة بمنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص و هذا لتحقيق أمنها الطاقوي، وتعد فرنسا قوة استعمارية تقليدية في إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خاصة، فعلاقتها التاريخية مع مستعمراتها السابقة مكنتها بتطوير استراتيجية تأثير "stratégie d'influence" حيال دول الساحل الإفريقي، هذه الاستراتيجية التأثيرية التي تعتمد مضامينها على وسائل سياسية والاقتصادية²، والعسكرية والدينية والثقافية واللغوية، من خلال

1- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص ص7.

2- حنان لبدى، مرجع سابق، ص ص 110 - 111.

المنظمة العالمية للفرانكفونية OIF بهذا تظهر فرنسا كقوة صلبة في منطقة الساحل الإفريقي، بامتلاكها لهذه الوسائل خاصة العسكرية منها، فالكتاب الأبيض للأمن والدفاع *Liver blanc de a sécurité et* "la défoce de la france" لسنة 2008 نص على عقد العديد من الاتفاقيات والبرامج العسكرية التي تجمع بين فرنسا والعديد من الدول الإفريقية، وهذه البرامج سمحت لفرنسا من إنشاء العديد من القواعد العسكرية في دول منطقة الساحل الإفريقي⁽¹⁾. تدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي جاء ظاهرياً، لمساعدة حكومات دول المنطقة في جهوداتها للتوقي من خطر الإرهاب الذي يهدّد الجميع، إلا أن الواقع يظهر عكس ذلك، فما جاءت هناك إلا لحماية المصالح الفرنسية والغربية في هذه المنطقة الغنية بالنفط والثروات المعدنية.

يفسر الاهتمام الأوروبي الفرنسي بالمنطقة تداخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية و الغربية وصولاً إلى البحر الأحمر، وبت استقرار الساحل والصحراء يعني استقراراً لمصالح الفرنسية والأوروبية ممثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزوناً معتبراً من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتأتي النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8,7 % من الإنتاج العالمي، و يغطي هذا 12% من احتياجات الاتحاد الأوربي، فضلاً عن المخزون المهم من البترول خاصة في دول القلب (موريتانيا، والنيجر، و مالي و تشاد) حسب دراسات و تقارير الاتحاد الأوروبي يمثل الساحل إحدى أهم الشواغل الأمنية الأوروبية والفرنسية التي أرادت من خلال عملياتها العسكرية في مالي أن تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية، ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي (النيجر، تشاد، بوركينا فاسو وموريتانيا) وقد عبر وزير الدفاع الفرنسي "جون أيف لودريان" بوضوح عن القراءة الفرنسية للتهديدات التي أملت على بلادها لتدخل، والأمر يتعلق بتهديد "إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا"، مضيفاً أن بلاده لن تترك جيوباً إسلامية مقاومة²

ثانياً: التواجد الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي

منذ ظهور الدولة الأمريكية على الساحة الدولية، وحتى الحرب العالمية الثانية، تميزت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية بالتجاهل وعدم الاهتمام وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1948، أصبحت محاصرة توسع الشيوعية في صلب اهتمامات السياسة الخارجية بإفريقيا، وذلك في الأعوام ما بين

¹ - سفيان منصور، مرجع سابق، ص 129.

² - جميلة علاق، مرجع سابق، ص 322.

1948 و1989 ومع انهيار جدار برلين ووصول جورج بوش الأب إلى السلطة، لم تتم بلورة أي سياسة واضحة اتجاه القارة، التي بدت وكأنها فقدت أهميتها من ناحية الجغرافية مع انهيار الاتحاد السوفياتي¹.

بدأ التواجد الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة بعد المشروع الذي جاءت به إدارة كلينتون المسمى بمشروع كلينتون بمشروع "ايزنستايت" من أجل تقوية الروابط الاقتصادية مع شمال إفريقيا وإشراك هذه الأخيرة في اقتصاد السوق.

تبلورت أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، باعتبارها منطقة ذات أهمية جيوسياسية وأولوية عالمية، وقد حصل الساحل الإفريقي بصفة خاصة على اهتمام السلطات الأمريكية، وخصصت هذه الأخيرة برنامجا خاصا بهذه المنطقة وفقا للبتاغون، 4 دول من منطقة الساحل الإفريقي والتي هي "التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا" هي أكثر عرضة للاختراقات الإرهابية وذلك بسبب حدودها المشتركة مع الجزائر، ليبيا والسودان، ونقلت إدارة بوش الحرب على الإرهاب إلى القارة السمراء خوفا من تعارض الجماعات الإرهابية لصالح الولايات المتحدة في منطقة غرب إفريقيا، لا سيما بعد بروز أهمية الاستراتيجية التي يمثلها خليج عينيا بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي، ولقد أدى هذا الرأي إلى زيادة التعاون العسكري مع هذه الدول الأوروبية، وهي السمة الجديدة في العلاقات الأمريكية - الإفريقية التي باتت تركز على الأهمية الاستراتيجية للنفط الإفريقي².

تقوم الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي على مرتكزين اثنين: استخدام القوة الصلبة - والتي تنبع أساسا من القدرات العسكرية - واستخدام القوة الناعمة والتي تعتمد على القوة الاقتصادية وعلى فكرة القدرة الإقناعية والجاذبية الثقافية، يقول مستشار الرئيس الأمريكي السابق "جونبرنان" حول الاستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب: "إن من أهم مبادئ استراتيجيتنا هي استخدام المقرب المناسب، حيث أننا نعتبر التهديدات المختلفة تتطلب وسائل مختلفة، وعليه وحتى إن كنا نعلم على كل مواردنا في محاربة القاعدة، فإننا نستخدم الوسائل المناسبة، بالطريقة المناسبة، وفي المكان المناسب بدقة كبيرة".

1- السيد خالد التزاني، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع والرهانات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 436، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2015، ص 29.

2- ياسين حداد، مرجع سابق، ص 109.

أولاً: استخدام القوة الصلبة في الحرب على الإرهاب
 تتمحور هذه الركيزة على توظيف القوة العسكرية بهدف القضاء على الجماعات الإرهابية، ويلعب الجيش الأمريكي إلى جانب قوات الدول الحليفة في الحرب على الإرهاب دوراً رئيسياً في تنفيذ هذه الهدف والذي يعتمد على تنفيذ ضربات إستباقية وعلى تمرکز عسكري بسيط داخل الدول التي تشهد نمو الجماعات الإرهابية، وهو ما تقوم به القيادات في المبحث المتعلق بآليات الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب و تعتبر الحرب على القاعدة في أفغانستان والعراق التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية لغرض القضاء على الإرهاب من أهم توظيفات استخدام القوة الصلبة ضد الإرهاب.

ثانياً: استخدام القوة الناعمة في الحرب على الإرهاب:
 أدرك القائمون على السياسة الأمريكية بأن طبيعة الحرب على الإرهاب خاصة في المناطق التي تشهد دولها ضعفاً يجب أن لا يأخذ الطابع العسكري الصرف القوة الصلبة، بل يجب أن يتساق معاً جهد حقيقي لهزيمة الإرهاب، حيث يرى "بيتر فام" مدير برنامج إفريقيا بالمجلس الأطلسي للدراسات أن اعتماد الحل الأمني فقط يتسم بقصر النظر، ويذكر بان مواجهة هذه الموجة العاتية من تفشي التنظيمات الإرهابية في إقليم الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا الذي يضم 13 دولة من بين 25 دولة تتسم بأعلى درجة من درجات الفشل يستدعي إستراتيجية أعمق تشمل تحسين نظم الحكم وتوفير الخدمات والسلع الأساسية للمواطنين وتطوير الاقتصاديات وفرص العمل لتقليص إجراءات الانضمام للتنظيمات الإرهابية في المنطقة⁽¹⁾، ولقد انتهجت الولايات المتحدة القوة الناعمة في مكافحة الإرهاب سواء على مستوى الدول أو الشعوب، تزامناً مع ظهور دراسات تدعو إلى الاعتماد على الدبلوماسية لكسب أطراف دولية داعمة للحرب وللإستراتيجية المتبعة فيها. وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار المساعدات الاقتصادية والتنموية والتدريب بالنسبة للدول التي تعاني من ضعف لرفع مستوى أمنها¹.

¹- خشانة رشيد، "من أفغانستان إلى إفريقيا: هل انتقل مركز ثقل حرب واشنطن على الإرهاب إلى منطقة الساحل"، تاريخ تصفح الموقع: 31/03/2018، التوقيت: 14:07، متحصل عليه الموقع: <http://studies.aljazeera.net/files>.

1- وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حقائق للبيت الأبيض الشراكات الأمريكية من أجل مجابهة الإرهاب في إفريقيا. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/31: <http://iipdigital.usembassy.gov>.

المطلب الثاني: القوى الجديدة في منطقة الساحل

أولاً: التواجد الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

وسط القلق المتنامي حول نفوذ جمهورية الصين الشعبية الأخذ في الانتشار عالمياً، تتجه أ نظار بكين إلى القارة الإفريقية و هو ليس بالأمر الجديد ، ففي ستينات وسبعينات القرن الماضي تركز اهتمام بكين على بناء جسور لتضامن العقائدي مع البلدان النامية لتعزيز الشيوعية الصينية و محاصرة الإمبريالية الغربية، وفي أعقاب الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صبغة براغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في ميدان الاستثمار والطاقة ، حيث باتت تنظر للقارة في العقود الأخيرة على أنها ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة.

مع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عهداً جديداً في ملف علاقاتها مع إفريقيا، انتقلت من الدعم القوي للاتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براجماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات. طيلة العقدين الماضيين ومع توسع الاقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوي انعكس على ازدياد الطلب على الطاقة والحاجة المتزايدة للموارد مقابل عدم قدرة الإنتاج المحلي للموارد من الوفاء بالطلب المتزايد عليها، فكان لا مفر من توجيه الأ نظار إلى الخارج للبحث عن مصادر بديلة . في العام 2004 باتت الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الو م أ، ومن المتوقع أن يزداد استهلاكها للنفط والغاز من 33% حالياً إلى 60% بحلول عام 2020 أمام قصور الإنتاج الآسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية إلى أن 25% 28، وتشير التقديرات لتلبية الاحتياجات الصينية من واردات الصين الإجمالية تأتي حالياً من إفريقيا، مما حدا بها أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين².

يمكن إرجاع الاهتمام الصيني بالساحل الإفريقي، وبلوغ الاهتمام ذروته في السنوات الأخيرة لسببين رئيسيين:

- إن صعود الصين ترى توطيد العلاقات مع إفريقيا من العوامل الرئيسة في بلوغها مرحلة القوى العظمى .

2- جميلة علاق، مرجع سابق، ص ص9-10.

- أنها تهتم بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية على مصادر الطاقة الإفريقية، لاسيما البترول والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد الطبيعية و المعدنية المهمة اللازمة للتنمية الصينية ولا يمكن إغفال أهمية الأسواق الإفريقية لتسويق الإنتاج الصيني.

ومن ثمة وجدت الصين في الساحل وغرب إفريقيا البديل لتنويع مصادر تمويلها بالطاقة من جهة بمنأى عن النزاعات والصراعات من جهة ثانية، وهو ما بات يربك الغرب الذي أمطرها بحزمة من الانتقادات كرد على هذا النفوذ المتنامي من قبيل دعمها لنظم قمعية تسلطية، وتركيز انتهاكها لحقوق الإنسان مقابل التغطية على ممارستها غير الديمقراطية والسماح بقروض ومساعدات.¹

ب- إسرائيل وعلاقتها مع دول إفريقيا(الساحل الإفريقي)

شهدت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية تطورا ملحوظا منذ بداية عام 2003، ويرجع المحللون الاستراتيجيون أسباب هذا التطور إلى الغزو الأميركي للعراق، انطلاقا من حقيقة أن إسرائيل شريك إستراتيجي للولايات المتحدة، ما وفر لها درجة كبيرة من حرية الحركة في تعاملها مع الدول الأفريقية ضمن إطار يسعى لتصوير تلك العلاقات على أنها جسر للتقارب مع القوة العظمى الوحيدة في العالم، وتقييم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع 46 دولة أفريقية من مجموع دول القارة البالغ عددها 53 دولة، منها 11 دولة بتمثيل مقيم بدرجة سفير وسفارة، و 33 بتمثيل غير مقيم، ودولة واحدة بتمثيل على مستوى مكتب رعاية مصالح، ودولة واحدة أيضا بتمثيل على مستوى مكتب اتصال، علما بأن لإسرائيل 72 سفارة و 13 قنصلية، و 4 بعثات خاصة على مستوى العالم. وهذا يعني أن البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا بالمقارنة مع بعثاتها في العالم تشكل 48%، في حين تبلغ نسبة العلاقات الدبلوماسية الأفريقية الإسرائيلية بالمقارنة مع نسبتها بالعالم 28%.²

1- جميلة علاق، مرجع سابق ، ص 11.

2- الموصد الجزائري، "التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا ومخاطره على الأمن العربي"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/30، متحصل عليه من الموقع: <https://marsadz.com>.

بجانب ذلك، علينا ألا نتجاهل البعد الأمني فهناك مخاوف إسرائيلية من انتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة في كثير من مناطق إفريقيا ولا سيما في بؤر التوتر والصراعات الكبرى في نيجيريا وكينيا ومنطقة الساحل، لا شك أن إسرائيل تنظر إلى هذه المخاوف الأمنية باعتبارها تهديداً مباشراً لأمنها القومي¹.

1- محمد مصطفى جامع، "لماذا تسعى إسرائيل إلى تعزيز حظوظها في إفريقيا؟"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/30، متحصل عليه من الموقع: <https://www.noonpost.org>.

الفصل الثالث

مضامين مقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية
في منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الثالث : مضامين مقارنة الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

إثر التغيرات والتحويلات الدولية الراهنة سعى الإتحاد الأوربي إلى إعادة استرجاع مجده وريادته كقوة كبرى حيال مستعمراته الإفريقية السابقة مقابل تنامي الدور الأمريكي والصيني في هذه المناطق من المعمورة، فالإتحاد الأوربي بنى منظوره للعلاقات الدولية على نبذ هذه القوة وشعر بأنه لا مناص له من طبع حضوره في الساحل الإفريقي بطابع يميزه عن باقي القوى، فهذا الحضور المتميز ضروري لتدعيم مصالحه المكثفة مع دول الساحل الإفريقي. هذه الضرورة المصلحية فرضت على الإتحاد الأوربي استمرار شحذ وسائلها للاستفادة من الإمكانيات الضخمة التي يوفرها الساحل الإفريقي.

لتوضيح ذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، يتناول الأول محددات مقارنة الإتحاد الأوربي في منطقة الساحل الإفريقي، ويتعلق الثاني بآليات تنفيذ مقارنة الإتحاد الأوربي في منطقة الساحل، أما الثالث فيبين السياسات الأوربية ومستقبل منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول : محددات مقارنة الإتحاد الأوربي في منطقة الساحل الإفريقي

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المحددات والسياقات التي دفعت الإتحاد الأوربي للاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي وسعيه إلى استرجاع مركزه ونفوذه فيها الأمر الذي يزيد من هيمنته وسيطرته في الساحة الإفريقية.

المطلب الأول: منطقة الساحل الإفريقي حسب المنظور الأوربي

دول الساحل الإفريقي كانت ومازالت تعتبر مستعمرات أوروبية سابقة تمثل الإرث التاريخي لأوروبا، حيث نجد أنها مازالت تحمل في كيانها مخلفات الامتداد الأوربي، ويتجلى هذا الامتداد الحدودي والسوسولوجي التي عملت ولا تزال تعمل أوروبا على ترسيخه، فهذه الامتدادات ساعدت الكيان الاستعماري الأوربي على تغذية مختلف التناقضات القبلية والإثنية من خلال سياسة فرق تسد، أو من خلال تفضيل جماعة إثنية على أخرى، وإعطائها نصيبا أكبر في الحكم والسلطة. كما عمل الاستعمار الأوربي على تقسيم الأقليات بطريقة تعسفية

الفصل الثالث مضامين مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

مهملا بذلك الجانب الأثروبولوجي للأقليات الإثنية الإفريقية، وكان الهدف من كل هذا تسهيل عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول الإفريقية⁽¹⁾.

منطقة الساحل الإفريقي تعتبر نقطة التقاء بين القارة الإفريقية والآسيوية، كما تعد رقعة جغرافية بالغة الحساسية لإقامة القواعد العسكرية، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى إنشاء قواعد عسكرية في هذه المنطقة قصد إعطاء بعدا عالميا للسيطرة على مناطق النفوذ الإستراتيجية، والغرض من هذا هو الحفاظ على مصالحه الحيوية في هذه المناطق. فاستقرار منطقة الساحل الإفريقي يعني استقرار المصالح الأوروبية والمتمثلة أساسا في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزوننا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 7,8% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الإتحاد الأوروبي، كما تشير الدراسات إلى أن دول قلب الساحل تمثل ثروة بترولية هامة⁽²⁾.

وباعتبار أيضا الساحل الإفريقي منطقة حاضنة لمجموعة من التهديدات الداخلية والخارجية، في هذا الشأن وصف منسق مكافحة الإرهاب للإتحاد الأوروبي أن التهديدات القادمة من منطقة الساحل الإفريقي تمتاز بالتعقيد والتداخل⁽³⁾.

فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل سوف يؤدي إلى عدم استقرار المناطق المجاورة وخاصة إفريقيا الغربية والبحر الأحمر. كما شكلت الأزمة في مالي والنيجر وتنامي نشاط تنظيم القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في:⁽⁴⁾

✓ الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها القارة.

¹- AduBoahen, "Histoire générale de L'Afrique : L'Afrique sous domination coloniale 1880-1935". (Paris, édition Unesco , 2000), P. 336.

²- سفيان منصور، مرجع سابق، ص 138.

³- Adam D.Rotfeld, " L'UE a-t-elle besoin de la PESD? », «Politique Etrangère, N°.02. (2004) ,P 364.

⁴- سفيان منصور، المرجع السابق، ص 139.

الفصل الثالث مضامين مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

✓ السيطرة على المواقع الإستراتيجية الإفريقية (القاعدة الغربية في جيبوتي، ومراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي وذلك لمشاطئته للمملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط).

ويهدف الإتحاد الأوربي إلى ضمان أهدافه وحماية مصالحه المتواجدة في المنطقة ومواجهة كبريات الشركات الدولية في الساحل الإفريقي. كما يعمل جاهدا من أجل التصدي للنفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة وإمساك أمريكا بالملف الأمني، ومن ثم فإن مشروع إستراتيجية من أجل الساحل هو في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأمريكية التي انطلقت في المنطقة وأصبحت تحدد المصالح الأوروبية. فمنذ نهاية الحرب الباردة، بادرت أمريكا إلى وضع أسس لتمركزها في إفريقيا وتكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي والأمني خاصة وقد أعطت هجمات 11 سبتمبر 2011 دافعا قويا لهذا التمركز، حيث احتل الجانب الأمني مركز الاهتمام الأمريكي، وذلك في إطار السعي الأمريكي لتأمين علاقاتها الطاقوية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال أفريقيا ومنطقة إفريقيا السوداء كحلفاء لها¹.

المطلب الثاني : السياقات العامة لمقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

السياق الاقتصادي : عند الحديث عن التنمية الاقتصادية في إفريقيا والساحل الإفريقي يتبادر لنا للوهلة الأولى إفريقيا السوداء الفقيرة التي تعاني من الأزمات الاقتصادية وذلك راجع لأسباب داخلية فمعظم الدول الإفريقية تعاني في أزمة في الحكم وكفاءة الدولة وانتشار الفساد فيها ودخولها في حروب أهلية بعد استقلالها.

ضف إلى ذلك عدم وجود القوة البشرية المناسبة لتحقيق التنمية نظرا لانخفاض مستوى التعليم والرعاية الصحية في كثير من دول الساحل الإفريقي، كما أن العديد من دول القارة زادا إنفاقها العسكري على إنفاقها على قطاع التعليم والصحة، ومن أخطر المشكلات الصحية التي تواجه القارة انتشار مرض الإيدز التي أعلنت منظمة التجارة العالمية أن حوالي 25 مليون مواطن يعانون منه مما أدى إلى انخفاض مستوى العمر المتوقع في 5 دول إفريقية أواخر عام 2000 إلى أقل من 40 عاما².

¹ - André Bourget. " Sahara de tous les enjeux". Paris: Hérodote, N°.142,(2011) , P.46.

² - " المشكلات التنموية في إفريقيا"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، (مارس 2013)، ص 2.

الفصل الثالث مضامين مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

أما بالنسبة للأسباب الخارجية تتعلق بعلاقة الدول الإفريقية بالقوى الخارجية ومن أهم هذه الأسباب المساعدات الخارجية وأزمة المديونية، فقد بدأت الدول الإفريقية في الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية منذ استقلالها، وحصلت عليها من دول المعسكرين الشرقي والغربي في إطار ظروف الحرب الباردة ورغبة كل معسكر في استقطاب حلفاء له في القارة، وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت المساعدات الغربية إلى دول القارة الإفريقية مساعدات مشروطة بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. كما تشير قضية المساعدات والقروض الخارجية عدة تساؤلات، فهل فعلا تقدم هذه المساعدات والقروض لدعم التنمية في دول الساحل الإفريقي المستقبلية لها، أم أنها تقدم لتحقيق أغراض خاصة لدول المانحة سواء لدعم بعض الأنظمة السياسية الإفريقية التي تحقق مصالحها أو كوسيلة لدفع الدول المستقبلية للمعونات لوضع سياسات تعزز من السيطرة الاقتصادية لهذه الأطراف الخارجية.¹

السياق السياسي : ساهمت العديد من العوامل الداخلية، الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، أزمة المشاركة السياسية، ووعي المجتمع المدني والنخب السياسية بضرورة التغيير، وكذلك العوامل الخارجية في تحريك رياح التغيير والنقلة السياسية في الساحل الإفريقي، حيث تم بهذه الدول تسجيل خطوات مهمة على درب الإصلاح السياسي والإداري بها، وذلك عن طريق تحقيق بعض المنجزات الديمقراطية الهامة المتمثلة في المراجعات الدستورية التي طالت جل الدول الساحلية، وتسجيل خطوات اقتصادية واجتماعية هامة، وكذا تنمية حقوق الإنسان، وقد ساهم في تحقيق هذه المنجزات ولو نسبيا انخراط بعض النخب الإفريقية في عملية التحول الديمقراطي.²

لكن رغم هذه المحاولات للانتقال نحو الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي، فالوضع السياسي يبقى يعاني الكثير من النقائص على صعيد طبيعة نظم الحكم غير الديمقراطي، برغم من انتقالها الديمقراطي الذي اقتصر حسب الدارسين على الجوانب الشكلية الصورية للتحول دون أن يمس جوهر الديمقراطية الفعلية.

السياق الأمني: تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة تحفل بالتهديدات الخطيرة داخليا وخارجيا، حيث وصف منسق مكافحة الإرهاب بالاتحاد الأوروبي "جيل دو كيرشوف" التحديات التي تواجه دول الساحل الإفريقي وخاصة في موريتانيا ومالي والنيجر، فقال "كيرشوف" إن هذه الدول تواجه خليطا خطيرا من

¹ - سفيان منصور، مرجع سابق، ص 140.

² - " Contraintes liées à la fragilité de L'Etat", Caritas, (Octobre .2014), P.06.

الفصل الثالث مضامين مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

التحديات. فمن خلال قوله هذا حاول كيرشوف أن يصف التحديات في منطقة الساحل الإفريقي بأنها تحديات متداخلة مع بعضها. فالتقدير الأوروبي للتحديات الجديدة لم يتبلور بشكل فعال إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث لخصت "الإستراتيجية الأوربية للأمن" التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في كل من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.¹

صنفت أوروبا دول الساحل من بين الدول الإفريقية التي تمثل تهديد للمصالح الأوروبية إثر بروز تحديات أصطلح عليها بالتهديدات العابرة للحدود أو التهديدات العبر الوطنية، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة ومنع لمختلف الأمراض الفتاكة السيدا والأوبئة الخطيرة..... الخ، ضف إلى ذلك التطورات الدولية الراهنة أثرت في مستجدات الدول الأوروبية، وهذا يرجع للتهديدات التي توجهها دول الساحل نحو أوروبا لأنها تحديات عابرة وتهدد استمرار وبقاء الدول الأوروبية، كما أن هذه الدول هي من الدول المصنفة في إطار الدول الفاشلة التي تؤدي إلى خطر الضغط الديمغرافي وهو خطر يرتبط بمجموعة من الأبعاد، كالهوة الكبيرة بين صفتين المتوسط من حيث الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل الهجرة غير المراقبة وارتباطها بقنوات تجارة الأسلحة والمخدرات.²

المبحث الثاني: آليات تنفيذ مقارنة الاتحاد الأوروبي في المنطقة

أتت مبادرة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، كمقاربة واعدة تنص وتعترف بالعلاقة الترابطية – التداخلية الموجودة بين الأمن والتنمية، إذ أصبح هذا المصطلح شائع في جل الأدبيات الأكاديمية كما أصبح مكسب رئيس بالنسبة للاتحاد الأوروبي ولسياسته الخارجية. فالتركيز على الأمن الذي يعتبر محور بقاء الدولة، والتنمية هي محور استمرارية الدولة. فالإتحاد الأوروبي من خلال هذا المنطلق يحاول مساعدة الدول الساحلية الصحراوية في تحقيق الأمن أي القضاء على الإرهاب والجريمة وعلى الهجرة الغير الشرعية وعلى كل النزاعات التي يشهدها الساحل الإفريقي، ومن ناحية أخرى ضمان الاستقرار وتحقيق التنمية بالمنطقة⁽³⁾.

1- Adam D.ROTFELD, " L'Union. OP.CIT.

2- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، (القاهرة: دار الفجر، 2006)، ص123.

3- سفيان منصوري، مرجع سابق، ص170.

المطلب الأول: الآلية الاقتصادية (الميكانيزم التنموي في المنطقة)

يتطلب تحقيق السلم في منطقة الساحل الإفريقي ضرورة وضع آليات للتكيف مع التحديات والرهانات من خلال ربط الحل الأمني بالحل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.. الخ، فالحل الأمني لا يلغي لوحده هذه التحديات، ولن يكون ناجعا ما لم تصحبه تبني حلول وخيارات أخرى، كبعث مشاريع التنمية والقضاء على البطالة وتحسين وتوفير وترقية الفرص في كل المجالات والاتجاهات وعلى كل المستويات، وهو ما يتم التعبير عنه بمرتكزات تحقيق الأمن الإنساني أي مقارنة الأمن مع التنمية الإنسانية المستدامة، من خلال معالجة الأسباب العميقة والجوهرية للتحديات الأمنية كالفقر والجوع والأوبئة.

إن ما يميز الواقع الاقتصادي في الساحل الإفريقي هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله بحيث أن معظم دول الساحل الإفريقي تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا وحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2009، فإن الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدر فقط ب8.914 مليون دولار، مالي 8.273 مليون دولار والنيجر 4.905 مليون دولار، موريتانيا 3.201 مليون دولار، سنغال 13.333 مليون دولار، بوركينا فاسو 8.431 مليون دولار، أما نيجريا ولأنها أول منتج للنفط في إفريقيا فإن إنتاجها المحلي مرتفع نوعا ما بحيث يقدر ب222.867 مليون دولار⁽¹⁾.

فالقمة التي جمعت بين الاتحاد الأوروبي في كل من أيدججان وبروكسل لا تركز على مسألة الهجرة الغير الشرعية فقط في الاجتماع الذي جمع بين دول القارتين، فقد أدلى سفراء إفريقيا في بروكسل أن العلاقات أخذت منحنا أحر بين دول القارتين فعلى الصعيد الاقتصادي يشير إلى الشراكة بينهم إلى تحسين بيئة الأعمال وزيادة الاستثمارات والقروض مساعدات التنمية ومصادر الطاقة المتجددة، ويجب أن تكون ضمن مجالات العمل ذات الأولوية². إن ما يميز واقع التنمية الاقتصادية في إفريقيا هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دولها، ويعود فشل التنمية الاقتصادية في إفريقيا بالأساس إلى عدم الاستقرار السياسي للدول بسبب التصارع على السلطة وهو الأمر الذي انعكس سلبا على اقتصاديات الدول الإفريقية وتجارها الداخلية والخارجية

¹ - خليفة بن بعلاش، مقاربة السلم مع التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، تم تصفح الموقع بتاريخ:

2018/03/23، متحصل عليه من الموقع: <https://platform.almanhal.com>.

² - jean pierre stroolants, entre europe et l'afric sécurité conditionnel l'aide au développement, l'monde Afrique, :le 23/03/2018a 15 :07 <http://www.le monde.fr>

الفصل الثالث مضامين مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

وعلاقتها مع الدول الأخرى، بمعنى على مساعي التنمية في إفريقيا وتعد منطقة الساحل الإفريقي إحدى مناطق القارة الإفريقية التي تعاني من تحديات اقتصادية في غاية الأهمية وذلك راجع لعدة لجملة من الأسباب وهي¹:

✓ عدم الاستقرار السياسي لدول المنطقة بسبب تصارع على السلطة والذي أدى إلى انقلابات عسكرية.

✓ ضعف المؤسسات السياسية في دول الساحل الإفريقي.

✓ يعد العامل البيئي من أهم الأسباب التي تعيق التنمية الاقتصادية في الساحل.

فلم تنجح المحاولات الأوروبية للعب دور مستقل عن المظلة الأمريكية في ظل توسيع حلف الناتو. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القصور في الدور الأوروبي يرجع أساسا إلى الصعوبات التي تواجهها أوروبا:

1. عدم وجود قاسم مشترك تبني عليه السياسة الخارجية للاتحاد، حيث تبقى سياساته مرتبطة بالمصالح الضيقة للدول الكبرى (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا).

2. الرؤية الفرنسية الألمانية والتي ترى ضرورة العمل الأوروبي بعيدا عن أمريكا لا تلقى الترحيب من كافة أعضاء الإتحاد وهو ما يزيد من صعوبة توحيد الصف الأوروبية.

3. حداثة الدور السياسي الأوروبي مقارنة بالتجربة الاقتصادية والتي توجت بعد فترة طويلة من الزمن بأكبر تكتل على وجه الأرض، لذلك يبدو واضحا أنه مازال على الأوروبيين قطع المزيد من الأشواط والمراحل لإيجاد نوع من التوازن بين الدور السياسي والاقتصادي للاتحاد.

4. الوجود الأمريكي في أوروبا وتأثيره على طبيعة العلاقات الأمريكية الأوروبية سواء مع الاتحاد أو مع الدول الأعضاء.

¹-سفيان منصور، مرجع سابق، ص94.

الفصل الثالث مضامين مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

5. تعرض الاتحاد للأزمات الداخلية (أزمة 2008) ووجود انعدام توازن بين الدول الأعضاء، فضعف اقتصاديات بعضها ينعكس على سلبا قوة الإتحاد ككل⁽¹⁾.

فقد تمثلت برامج التنمية للاتحاد الأوروبي (فرنسا) في منطقة الساحل الإفريقي في بلورة هذه الإستراتيجية منذ سنة 2008 خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، حيث برز القلق الأوروبي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وبعد العديد من المشاورات والبعثات الأوروبية التي تمت في كل من مالي والنيجر موريتانيا والجزائر، وبعد ما تعقدت الأوضاع على اثر انتشار الواسع لنشاط القاعدة تقدمت ثمانية دول أوروبية لرسالة إلى المفوضية الأوروبية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في المنطقة وهي الجهود التي كللت سنة 2011 بتبني هذه الإستراتيجية من أجل الساحل وقامت هذه الإستراتيجية على الربط بين الأمن والتنمية في حل كل مشاكل المنطقة كما تركزت الإستراتيجية بالدرجة الأولى على ما سمتهم بدول القلب وهي مالي، موريتانيا، النيجر وتقوم على أربعة محاور أساسية وهي⁽²⁾:

✓ تشجيع التنمية، الحكم الرشيد، وحل النزاعات.

✓ -تشجيع التعاون الإقليمي.

✓ -تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون.

✓ -تحسين المستوى الاقتصادي.

المطلب الثاني: المحاور الأمنية للاتحاد الأوروبي في المنطقة

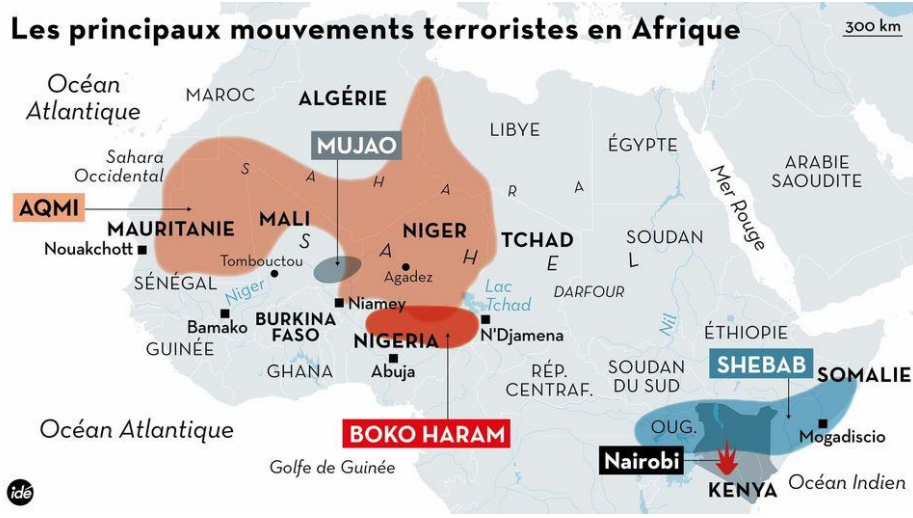
تكمّن في دول منطقة الساحل الإفريقي العديد من التهديدات والمخاطر هذه الأخيرة أصبحت تشكل إرهابا كبيرا لأمن وتنمية بلدان الساحل، وتمثل أهم هذه المشاكل الأمنية في التنظيمات الإرهابية.

¹- عبد القادر زقاوي، التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي، بعد الحرب الباردة، تم تصفح الموقع

بتاريخ: 2018/03/23، متحصل عليه من الموقع: <http://hdl.handle.net>

²-خليدة بن بعلاش، مرجع سابق.

الشكل رقم (03): الحركات الإرهابية الأساسية في إفريقيا



libération, "Source: Thomas Hofnung, "Un Arc de crise jihadiste (22septembre2013),Disponible sur :

http://www.liberation.fr/planete/2013/09/22/un-arc-de-crise-jihadiste_933903

بناءً على ما تقدم توجب علينا التأكيد على أن الاهتمام المفاجئ بالمنطقة يرتبط في صميمه بتشابك كبير بين القضايا الطاقة من جهة وقضايا الأمن من جهة. فتكثيف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي لنشاطه في منطقة الساحل الإفريقي خاصة عمليات الاختطاف التي قام بها ضد الأجانب الكنديين والأوروبيين في كل من مالي والنيجر، يفسر أسباب النفوذ الأوروبي والأمريكي في المنطقة من خلال مجموعة من الترتيبات الأمنية في الساحل الإفريقي، فالإتحاد الأوروبي يخشى أن تتحول منطقة الساحل أي جسر الرابط بين إفريقيا الشمالية ومنطقة جنوب الصحراء إلى منطقة حاضنة للإرهاب⁽¹⁾، كما يلعب الإتحاد الأوروبي دوراً رئيسياً في المجال الأمني من خلال بعثات وأنشطة للأمن والدفاع المشتركة على ساحل النيجر وساحل مالي، كما يدعم الإتحاد المبادرات الأمنية الإقليمية وقدم بالفعل 50 مليون يورو لإنشاء القوة المشتركة من الدول

¹ - سفيان منصور، مرجع سابق، ص 107.

الفصل الثالث مضامين مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

الخمس في المنطقة التي تهدف إلى تحسين الأمن الإقليمي ومكافحة الجماعات الإرهابية وأيضاً المشاركة في عملية السلام في مالي.¹

كما ذكرت مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي "فيدريكا موجيريني" أنه من المقرر أن يضاعف الاتحاد مساهماته في قوة مجموعة دول الساحل "جي.5"، متعهداً بمبلغ إضافي قيمته 50 مليون يورو. لكنها شددت على أن الدعم التنموي مهم مثل الأمن. وأضافت "موجيريني": "ليست هناك أي شروط حقيقية للأمن بدون تنمية اجتماعية واقتصادية وفرص عمل للشباب وللنساء في المنطقة." ومنطقة الساحل عبارة عن مساحة شاسعة تضربها النزاعات وتمتد على الحواف الجنوبية للصحراء، وتواجه تحديات تشمل الفقر المدقع ونقص الغذاء وسوء الحكم. ووحدت خمس دول من بلدان الساحل - بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر - قواها في عام 2014 لمعالجة هذه القضايا والقضاء على الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وشبكات الهجرة غير الشرعية التي تسللت إلى المنطقة.

وشكلت تلك الدول قوة عسكرية مشتركة من أجل تسوية النزاعات واستعادة سلطة الدولة والمساعدة في تنفيذ المشاريع الإنسانية والإنمائية. ومن بين أهداف اجتماع اليوم الجمعة جمع الأموال لتلك القوة المشتركة، حيث يقدر الخبراء أن احتياجاتها العملية ستصل إلى حوالي 500 مليون دولار. وتعهد الاتحاد الأوروبي مبدئياً بتقديم 50 مليون يورو (4.61 مليون دولار)، وقال مسؤولون في الاتحاد الأوروبي إن دولا من بينها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وعواصم أوروبية فردية وعدت حتى الآن بتقديم مزيد من التمويل بحوالي 220 مليون يورو. ومن المتوقع أن يشارك في المؤتمر حوالي 30 من القادة وغيرهم من كبار المسؤولين من منطقة الساحل والمجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي². من الواضح أن فرنسا تضع عينها دائماً على أفريقيا، وهي تلعب في كل الأوراق وخاصة إذا تعلق الأمر بمنطقة الساحل أو الغرب أو الشمال الإفريقي، حيث مازالت حتى الآن تريد الاحتفاظ بنفوذها في هذه المناطق، وخاصةً في ظل مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية لها في المنطقة، لقد لعبت فرنسا دوراً أساسياً في إنشاء المجموعة، فأول من باركها بعد إنشائها هو الجنرال الفرنسي "بيير ديفي" بعبارة المشهورة "الوقت المناسب لتحسين الوضع الأمني في الإقليم" وعلى غرار أيضاً

¹ - عبد الله مصطفى، "تدبير تمويل قوة مشتركة لأمن دول منطقة الساحل اليوم"، صحيفة الشرق الأوسط، 23 فيفري 2018، العدد 14332.

² - "الاتحاد الأوروبي يضاعف مساهماته في قوة دول الساحل الإفريقي"، المؤسسة الإعلامية الألمانية الخارجية، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/23، متحصل عليه من الموقع: <http://www.dw.com>

الفصل الثالث مضامين مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

استبشر المجلس الأوروبي خيراً بميلاد المجموعة، كما كان الإعلان الرسمي لتشكيل قوات المجموعة البالغة 5000 جندي في 2 يوليو الماضي في "بماكو" عاصمة "مالي" بحضور الرئيس الفرنسي "إمانويل ماكرون" مع الرؤساء الأعضاء في المجموعة، وبعد إنشائها بستة أشهر قامت فرنسا بإعلان نهاية عملية "سيرفال" وإبدالها بعملية جديدة اسمها "برخان" لم تكن نهاية العملية بإرادة من الحكومة المالية كما تدعي فرنسا، بل كانت فقط للتكيف مع الوضع الجديد، والتوسع في سيطرتها على الإقليم، فعملية "سيرفال" كانت تقتصر في مالي، بينما عملية "برخان" أعادت فيها فرنسا توزيع جنودها وقواعدها العسكرية في دول المجموعة الخمسة، ويبلغ عدد هذه القوات الفرنسية 4000 جندي أي ما يساوي تقريباً عدد القوات الخاصة للمجموعة مجتمعة، ويقود هذه القوات جنرال فرنسي مقيم في مقر له في تشاد، ويستند مخطط هذه القوات على ثلاث نقاط دعم رئيسية "غاوو" في مالي و"نيامي" في النيجر و"نجامينا" في تشاد وست قواعدها مؤقتة متقدمة في (كيدال، وتيساليت، وأغلال، ومداما، وفايا، وأبيشي) وثلاث نقاط للدعم البحري في "دكار" و"أبيدجان" و"دوالا"، يوجد لفرنسا حضور مكثف ومؤثر في المجموعة، فتحضر اجتماعات الجنرالات الخمس للمجموعة وكان آخرها في 17 أبريل 2017 في تشاد، كما تشارك في العمل مع اللجان التي هي المسؤولة عن وضع الخطط والاستراتيجيات ضد الهجمات الإرهابية، وتخطيط عمليات مشتركة، والمثير في الأمر أن هذه التوظيف الفرنسي للمجموعة تم إقراره في وثيقة تحت عنوان "خارطة الطريق لتعزيز الحوار والتعاون بين المجموعة (5) للساحل والاتحاد الأوروبي" حيث وردت فيها أن آلية التعاون بين المجموعة والاتحاد الأوروبي.

هذا التوغل الفرنسي الذي وصل إلى درجة التحكم على المجموعة، قد يثير شكوكاً في مدى استقلالية المجموعة، وقد يجعلها آلة في يد فرنسا، أو مجرد واجهة أخرى لعملية "برخان" كما يزيد التعقيد أيضاً في المنطقة، لأن حسابات وأولويات فرنسا في المنطقة تجعل التحالف معها في هذا الشأن من قبيل التناقض، أضف إلى ذلك أن التحكم الفرنسي لعمليات المجموعة ستساهم في تخفيف الجماعات الإرهابية الموجودة في المنطقة لتزيد من حملاتها الهجومية ضد دول المنطقة⁽¹⁾.

¹ محمد بشير جوب، "جهود المؤسسات الإقليمية في مكافحة الإرهاب"، قراءات إفريقية في مكافحة الإرهاب، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/23، متحصل عليه من الموقع: <http://www.qiraatafrican.com>

المطلب الثالث: الأطر السياسية للاتحاد الأوروبي في المنطقة

على الصعيد السياسي بين الاتحاد الأوروبي ودول الساحل الإفريقي كانت ذات صبغة مؤسسية لحد ما وتجسدت ذلك في القمة التي عقدت في 2017 من خلال الحوار السياسي رفيع المستويين اللجنة السياسية الأوروبية والأمنية الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن للاتحاد الإفريقي وتم التطرق فيها إلى حل الأزمات من خلال التعاون وهذه القنوات المختلفة ترمي إلى تعزيز وتوسيع نطاق الحوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة وهذه الشراكة وضعت لها برامج لتقريب المصالح¹.

يعتبر الوضع السياسي الذي تعيشه بلدان الساحل الإفريقي من أهم المتغيرات التي ساهمت في خلق ما يعرف بالمشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة فيما يلي:

- يبرز مصطلح الدولة الفاشلة عندما يتم الحديث أو تحليل الوضع القائم في منطقة الساحل الإفريقي، إذ يعرف مصطلح الدولة الفاشلة راجعا كبيرا في الأدب الدولي، وترجع أهم أسباب الفشل الدولاتي في أنظمة الساحل الإفريقي فيما يلي:

-الضعف السياسي للدولة في منطقة الساحل وهو ما جعل الخبراء يعتقدون أن الساحل الإفريقي منطقة تعاني من سوء الإدارة والتسيير المزمين وهو ما يجعلها أنظمة فاشلة ومعطوبة إذ يمكننا القول "أن انكشافية الساحل تنبع في العمق من انكشافية الدولة".

هذا الضعف هو نتيجة لتراكم سلسلة ن العوامل الأزمومية التي لتزال تقيمن على السياسة المحلية للدول الساحلية الصحراوية بما في ذلك:

✓ سيطرة النظام القبائلي والعشائري على الحياة السياسية.

✓ الانقسام التاريخي بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء المتعلقة بتجارة العبيد التي كانت منتشرة لدى بعض القبائل الإفريقية، والتي تعمقت بمحيء الرجل الأبيض أثناء الحقبة الاستعمارية.

¹ -Thierry tardy, **the EU and Africa: changing security partnership European Union**, institute for security studies, February, N 05, 2016.

الفصل الثالث مضامين مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

✓ الهيمنة الاستعمارية التي قامت بكسر أو عكس التسلسلات الهرمية التقليدية القبلية بطريقة عشوائية، ما أدى إلى بعض الإثنيات هذا التقسيم أدى بدوره إلى تهميش اقتصادي وسياسي لبعض الجماعات العرقية كما توارثته الدول الجديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال⁽¹⁾.

فقد شهدت بروكسل يوم 23 فبراير 2018، قمة تضم مجموعة من رؤساء دول وحكومات أوروبية ورؤساء دول الساحل الخمس والعديد من وزراء الخارجية لدول عربية وأفريقية للبحث في تمويل قوة مجموعة دول الساحل المسماة (G5) بهدف محاربة الإرهاب، والتي تضم مالي وتشاد وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا. وتأتي القمة استكمالاً للجهود السابقة التي بذلت لتوفير الدعم المالي اللازم لقوة G5 ، والتي كان من أبرزها قمة باريس المنعقدة نهاية عام 2017. وساهمت المملكة العربية السعودية بـ 100 مليون دولار ودولة الإمارات العربية بـ 30 مليون دولار والاتحاد الأوروبي 50 مليون دولار وأمريكا 60 مليون دولار. وكان الهدف من عقد المؤتمرات هو بحث حلول إلى مشكلات هذه المنطقة التي تتمثل بانتشار الإرهاب والتطرف وانعدام الأمن، بالإضافة إلى الفقر ونقص التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لدول هذه المنطقة، إذ تعد مصدراً أساسياً للمهاجرين غير الشرعيين القادمين إلى دوله، كما أنها تعتبر بيئات خصبة لنمو الإرهاب والتطرف. وكانت قضية الهجرة قد تصدرت جدول أعمال قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في أبيدجان، عاصمة ساحل العاج في 29 نوفمبر 2017 بتعزيز الدعم الأوروبي لأفريقيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وإيجاد طرق قانونية للوصول إلى أوروبا⁽²⁾.

- الدور النسبي الذي كان يلعبه الاتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي لو أنه بقي محدودا بسبب النفوذ التاريخي لبعض الدول الأوروبية في منطقة الساحل. لاسيما منها فرنسا في هذا السياق يمكن الإشارة فقط إلى العملية التي تبناها الاتحاد الأوروبي بصفة رسمية في المنطقة من خلال قوات Lefour التي قادها الاتحاد الأوروبي في تاريخ 15 مارس 2008، في كل من التشاد وإفريقيا الوسطى والتي دامت سنة كاملة، تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، على الرغم من أن هذه القوات حاولت أن تكون محايدة وأن يقتصر دورها على ضمان سلامة اللاجئين والعاملين في المجال الإنساني كان من الضروري أن يقوم الاتحاد الأوروبي ببلورة إستراتيجية جديدة

¹-سفيان منصور، مرجع سابق، ص92.

²-جاسم محمد، "لماذا يمول الاتحاد الأوروبي قوة الساحل الإفريقي"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/24، متحصل عليه من الموقع: <http://www.roayahnews.com>.

الفصل الثالث مضامين مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

توجه خصيصا للاتحاد الإفريقي، فقد شجع الاتحاد الأوروبي مجمل المقاربات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى تحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث شرعة دول هذه الأخيرة بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الوطنية الرامية إلى مجابهة الانكشافات الأمنية والتنموية من قبل إستراتيجية الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

المبحث الثالث: السياسات الأوروبية ومستقبل منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: السياسات الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي

أولا: الإتحاد الأوروبي قوة عسكرية في المنطقة : السياسات العسكرية

قام الإتحاد الأوروبي بإطلاق العديد من المشاريع ذات الأبعاد العسكرية والأهداف الإنغماسية من أجل تقوية حضوره الأمني في دول منطقة الساحل الإفريقي حيث قام بإطلاق ثلاثة مهام عسكرية / إنغماسية في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع المشتركة، وتتجلى هذه المهام الأمنية في مايلي :

1- مهمة الإتحاد الأوروبي لتكوين الجيش المالي: MISSION UETM

إطلاق مهمة تكوين الجيوش المسلحة المالية كان بتاريخ 18 ديسمبر 2013 بطلب من الحكومة المالية هذه العملية تمت خلال عهدين بدأت من شهر ماي 2014 لتنتهي في شهر ماي 2016، قد قام خلالها الإتحاد الأوروبي بتخصيص مبلغ مالي يقدر ب4,33مليون أورو للعهد الثانية التي استمرت على نطاق 24 شهر. كما أن هذه المهمة تقوم على ركيزتين أساسيتين، تتمثل الركيزة الأولى بتقديم النصائح الإستراتيجية لقادة وزارة الدفاع المالية، في حين تقوم الركيزة الثانية على الاهتمام بتدريب قوات الجيش المالي فقط ولا تدخل في عمليات القتال².

2- المهمة المدنية للاتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي: عملية -EUCAP SAHEL

NIJER

¹ - سفيان منصور، مرجع سابق، ص 181.

² - UE-Action extérieure, " **Politique de sécurité et de défense commune : Mission de formation de L'UE au Mali (UETM-Mali)** ", (Mars.2016) .P .01 .

الفصل الثالث مضامين مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

بطلب من حكومة دولة النيجر قام الإتحاد الأوربي في جويلية 2012 بإطلاق مهمة مدنية في إطار PSDC، تحمل اسم EUCAP SAHEL-NIJER مقرها مدينة "نيامي"، تهتم هذه العملية بوضع مقارنة ضمنية متماسكة وشاملة تركز على حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي-النيجر تحديدا- كما تقوم هذه العملية بتقديم المساعدة لحكومة النيجر عن طريق تعزيز مخططاتها الأمني، ويتم ذلك عن طريق التكوين والتأطير العملي، وخص الإتحاد الأوربي مبلغ قدره 4,18 مليون أورو لإنجاح هذه العملية، كما تظم هذه العملية حوالي 80 خبير دولي أغلبيتهم ينحدرون من القوات الأمنية التابعة للإتحاد الأوربي كما تم تعديل الأهداف الأساسية لهذه المهمة في جويلية 2014، تماشيا مع الخبرة المكتسبة خلال تطبيقها في الستين الأولى.¹

3- المهمة المدنية للإتحاد الأوربي في الساحل: عملية EUCAP SAHEL-Mali

هي مهمة تهتم بمرافقة الحكومة المالية في إصلاح جهازها الأمني الداخلي الهدف منها تحقيق أكبر للأمن والاستقرار للشعب المالي، تدخل هذه المهمة ضمن إدارة المالية التي اتخذت عام 2015 نقطة البدء في عملية إعادة هيكلة قوتها الأمنية والدفاعية، وبهدف تحسين تسيير الموارد البشرية وإعادة تنظيم التكوين العسكري وتكوين القيادات العسكرية القادمة ضمت هذه المهمة فرقة مكونة من مجموعة من المستشارين والمسؤولين الأمنيين يعملون مع قادة وزارة الدفاع المالية، وقد أنفق الإتحاد الأوربي في هذه العملية عام 2016 مبلغ مالي قدر بـ 25,15 مليون أورو.²

ثانيا: الإتحاد الأوربي قوة دبلوماسية في الساحل : السياسات الدبلوماسية

عمل الإتحاد الأوربي جاهدا على تحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي وكذا القيام بجملة من الإصلاحات بطرق دبلوماسية ك معالجة الأزمات والصراعات في المنطقة والدفع إلى التعاون وتعزيز السلام، ولتمكن من إيجاد حلول داخلية للتوترات الكائنة وجب التركيز على:³

¹ - سفيان منصور، مرجع سابق، ص 176.

² -Albrecht conze ,**" EUCAP forme des formateurs pour prérenniser son impact au Mali"**; Journal d'information de la mission EUCAP SAHEL-MALI ,N°.02.(Mai 2016) :P .06.

³ - حنان لبدي، مرجع سابق، ص 130.

الفصل الثالث مضامين مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

✓ تقوية القدرات الأمنية لدول الساحل الإفريقي وتعزيز حكم القانون وتطبيق القانون في القطاعات التي تحارب التهديدات وتتعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة بكفاءة وأسلوب متخصص.

✓ محاربة ومنع العنف الأصولي والراديكالية.

✓ دعم القرارات الدولية والجهات الشرعية غير الحكومية في رسم وإنشاء إستراتيجيات وأنشطة تهدف إلى محاربة هذه التحديات الخطيرة.

✓ تشجيع ودعم الحوار السياسي الداخلي.

✓ إصلاح مؤسسات الدولة لتمكين من إيجاد حلول داخلية للتوترات السياسية والاجتماعية والعرقية.

وقامت المفوضية الأوروبية بتخصيص مبلغ 337 مليون أورو كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل خلال سنة 2012، هذا إلى جانب مشاريع التنمية الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 2000 مليون أورو موجهة لكل من بوركينا فاسو، مالي، النيجر، موريتانيا، التشاد. كما أقر الإتحاد الأوروبي مبلغ 164،5 مليون أورو من الصندوق الإضافي توزع على 6 دول إفريقية وهي: موريتانيا بمبلغ 13 مليون أورو، بوركينا فاسو بمبلغ 17 مليون أورو، مالي ب 15 مليون أورو، النيجر ب 42،5 مليون أورو، التشاد ب 35 مليون أورو وأخيرا السنغال 5 مليون أورو.

المطلب الثاني: مستقبل دول منطقة الساحل الإفريقي في ظل المقاربة الأوروبية للأمن والتنمية

فرض الإتحاد الأوروبي نفسه على الساحة الدولية وأصبح يشكل قوة دولية صاعدة سعى بكل ما يملكه من مقومات أن يساهم في تأكيد وجوده على الصعيد العالمي خاصة أمنيا وتنمويا منها.

وبعدما أصبحت منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق الجغرافية التي تستحوذ على اهتمامات الدول الكبرى نظرا لما تزخر به من موارد وثروات طبيعية كان للإتحاد الأوروبي الأحقية في نظره لهاته المنطقة وذلك راجعا لخلفيته الاستعمارية فيها، حيث انعكست التحولات بصورة مباشرة على دول الساحل الإفريقي وعلى المقاربة الأوروبية في المنطقة، وبهذا الصدد سنتطرق إلى العولمة وكيفية تأثيرها على دول منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الثالث مضامين مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

- تأثير العولمة على منطقة الساحل: يعتبر مصطلح العولمة تعريب للمصطلح الإنجليزي Globalisation وللمصطلح الفرنسي Mondialisation، وهي أهم آلية أفرزها النظام الدولي الجديد أو بالأحرى النظام الرأسمالي العالمي، من أجل تثبيت وتدعيم معالمه، فهي نتاج لذروة التطور الذي عرفه هذا النظام بل أن هناك من يجعلها مرادفا للنظام الدولي الجديد.¹

فالعولمة أثرت على دول العالم ككل لهذا هي التي فرضت نفسها ودفعتنا بالتركيز عليها، ومحاوله فهم تأثيرها على دول منطقة الساحل ستتعرف أكثر على العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية التي كان لها دورا في التأثير على المستقبل الأمني والتنموي للمنطقة.

1) **العولمة الاقتصادية** : هناك من يعرفها بأنها " زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات، وإنها تمثل كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يعيشها العالم والمتمثلة في تزايد نطاق وحجم التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل.²

فالعولمة الاقتصادية تعني بسيادة نمط اقتصادي واحد ألا وهو نمط الاقتصاد الرأسمالي، والذي يقوم بالأساس على المبادلات التجارية الحرة، اقتصاد السوق والمنافسة والاعتماد المتبادل بين الدول، ويتم كل هذا عن طريق فتح الأسواق المالية ووحدها من خلال رفع الحواجز والقيود الجمركية، ويتم تجسيد كل هذه المعطيات من خلال مؤسسات العولمة الاقتصادية والمتمثلة في التكتلات الاقتصادية العالمية والمؤسسات المالية الدولية كالشركات متعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، كل هذه المؤسسات أصبحت اليوم تقرر محور الدول.³

2) **العولمة السياسية**: عرفها البعض بأنها تعني نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها، وهي أيضا تعتبر تقليص فاعلية الدولة أو

¹ - عبد الناصر جندلي، "الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في نظام الدولي الجديد"، ص 02.

² - عبد الخالق عبد الله، "العولمة وجذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 01 (ربيع 1998)، ص 54.

³ - سفيان منصور، مرجع سابق، ص 200 .

الفصل الثالث مضامين مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

تقليل دورها، واعتبار الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية.¹

يعتقد المفكرين أن العولمة قد تحققت فعلا ونجحت في التغلغل فهي تتسع وتعمق لتشمل كل الأبعاد الحياتية اليومية، كما أنها تؤثر في كل الجوانب بما في ذلك الجانب السياسي الذي يشمل السلوك والفكر والقرار السياسي سواء الداخلي منه أو الخارجي، وبهذا فإنه اليوم السياسة أصبحت معولمة والبشرية تعيش عصر العولمة السياسية. ولهذا فالعولمة ساعدت في التعرف أكثر على منطقة الساحل الإفريقي وعلى خيراتها وأهميتها الجيوسراتيجية مما زاد اهتمام القوى الكبرى ونخص بالذكر الأوروبية بالمنطقة ومحاولة استغلالها.

(3) **العولمة الثقافية:** عند الحديث عن العولمة الثقافية فإننا نقصد بها التقارب والتآلف الذي يحدث بين شعوب العالم وذلك في ما يخص ثقافتها المختلفة والمتنوعة فهذه الثقافات المختلفة تتداخل لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينها وانصهارها جميعا في ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة. فالعولمة الثقافية وعن طريق مخترعاتها (الانترنت، الهواتف الذكية، .. الخ) سهلت في تلاقي ثقافات الشعوب المختلفة الأمر الذي أدى إلى سهولة الإطلاع على فكر الشعوب المختلفة وعاداتها وتقاليدها ودياناتها وحال هذه الشعوب وما تنتجه في اللحظة والحين أو بالأكثر بعد الحدوث بقليل.²

والهدف الأساسي للعولمة الثقافية خدمة البشرية والسعي إلى توحيد المصير والقضاء على الحواجز والأبعاد الجغرافية، وتداخل الثقافات فيما بينها وتوحيد الجهود، والمساعدة في حل مشكلات جميع الدول، ولكن هذه الأهداف كانت الظاهرية منها وكان الأساس هو نشر الهوية الغربية مقابل محو الهويات المختلفة، ولا شك أن ذلك يبرز الإخفاقات النفسية المزمنة في منطقة الساحل والتي تترجم من جانب آخر اتساع ظاهرة الهجرة غير الشرعية لقاطني منطقة الساحل تجاه أوروبا.

¹ - غسان حمدان، "عن العولمة السياسية وما إليها"، مجلة الأوان ، (4 فيفري 2010) من

الرابط: <http://www.alawan.org/article6812.html>

² - Dominique Wolton " Mondialisation, Diversité Culturelle, Démocratie", Synergies Brésil ,N°01.(2010) :PP .15-16.

الفصل الثالث مضامين مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

ومن أجل تغيير حالة اللاأمن واللاتنمية التي يعيشها بلدان منطقة الساحل الإفريقي يجب أن يكون هناك عمل جماعي وفق مقارنة شاملة حيث يكون لدول الساحل الإفريقي دور في تغيير الوضع القائم وذلك من خلال
مثلا:

- ✓ خلق فضاء يمكن من خلاله لمؤسسات المجتمع المدني أن تنشط بكل حرية.
 - ✓ الدفع بعجلة التنمية ومحاولة الخروج من فك كماشة الديون.
 - ✓ إنشاء مراكز أبحاث تهتم بمكافحة جميع التهديدات البيئية خاصة مشكلة التصحر وبذلك الاهتمام بأمن الدول.
 - ✓ العمل على مناهضة ثقافة الإقصاء لبعض الإثنيات في الساحل الإفريقي.
 - ✓ توعية السكان بالخطر الذي تشكله مشكلة التصحر ونقص الموارد البيئية.
- كما يمكن لدول للإتحاد الأوروبي المساهمة في الدفع بالعجلة التنموية لدول الساحل الإفريقي عن طريق الاستثمارات الموجه لها، وكذلك المساعدات المالية لحل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي، كما أنه-الإتحاد الأوروبي- يكمن دوره في القضاء على التهديدات الأمنية التي تشهدها بلدان الساحل الإفريقي من خلال البرامج الأمنية والعسكرية المقدمة.

وأبرز هذه التهديدات الإرهاب الذي كان له قسط لا بأس به من التخريب والتهديد في المنطقة وجعلها تعاني من اللاأمن واللااستقرار، وكذلك الجريمة المنظمة التي بدورها أثرت على تنمية المنطقة، إضافة إلى الهجرة غير الشرعية التي كانت من أبرز المشاكل الأمنية التي ألفت بظلالها على الساحل الإفريقي وذلك هروبا من الأوضاع المزرية كالفقر وتردي الظروف المعيشية التي يعيشها سكان المنطقة.

وبهذا يمكننا القول أن المقاربة الأوروبية عملت جاهدة لإصلاح أوضاع الساحل الإفريقي والحد من التهديدات التي تشهدها المنطقة ومكافحة مشاكلها والسعي لنشر الديمقراطية بها وتوعية السكان بالمخاطر التي يعيشها وخاصة الحد من الهجرة غير الشرعية التي أثرت على دول الأوروبية ودون أن ننسى الهدف الأسمى للإتحاد الأوروبي والذي هو تعزيز نفوذه واسترجاع ريادته في مستعمراته السابقة والهدف من كل هذا تسهيل عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول الإفريقية والساحلية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا يمكن القول أن منطقة الساحل والصحراء إحدى أهم المناطق الضعيفة بنيويا والمختلة أمنيا والفقيرة اقتصاديا بسبب عدة عوامل وظروف حالية وتاريخية، فهي تعاني العديد من الحروب والنزاعات الاثنية حيث أنها كانت مستعمرات أوروبية ورثت حملا ثقيلًا من الأزمات من تلك الفترة، بالإضافة إلى المشاكل المستحدثة بعد ذلك مثل تأخر التنمية والأزمات الداخلية والإثنيات المتصارعة والأزمات الاجتماعية من فقر وأمراض، والوضع الأمني المتدهور الذي كان السبب المباشر في عدم الاستقرار الساحل والصحراء منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون واحة سلام وتواصل والتقاء وجسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية... ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، وصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات، وأصبحت المنطقة فضاء شاغرا وساحة حروب ونزاعات.

وهذه الأهمية هي ما دفعت القوى الدولية بما فيها القوى التقليدية والجديدة إلى المنافسة على المنطقة، بحيث تسعى كل منها الى وضع مقاربات مختلفة لتحقيق مصالحها، من بين هذه الدول دول استعمارية التي لها جذور تاريخية في المنطقة والتي تسعى دائما الى الهيمنة عليها دون وجود دول أخرى منافسة لها، الا أن القوى الاستعمارية الأوروبية لم تبق هي الوحيدة التي تتقاسم أقاليم منطقة الساحل فلقد اتبعت كل من هذه القوى التقليدية المنطلق التاريخي و الأمني و الطاقوي والتنافسي كأساس لاستراتيجيتها الأمنية وذلك باعتبار منطقة الساحل الإفريقي تزخر بثروات باطنية هائلة.

فالاتحاد الأوروبي كتكتل جاء بمقاربة للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، كمقاربة واعدة تنص وتعترف بالعلاقة الترابطية -التداخلية الموجودة بين الأمن والتنمية، بحيث استخدم فيها ميكانيزمات اقتصادية عبر اعتماد آليات للتكيف مع التحديات والرهانات من خلال ربط الحل الأمني بالحل الاقتصادي، كبعث مشاريع التنمية والقضاء على البطالة وتحسين وتوفير وترقية الفرص في كل المجالات والاتجاهات وعلى كل المستويات وذلك راجع الى ضعف البنية الاقتصادية لهذه الدول، وهو ما يتم التعبير عنه بمرتكزات تحقيق الأمن الإنساني أي مقارنة الأمن مع التنمية الإنسانية المستدامة.

إضافة إلى ذلك اعتمد الاتحاد الأوروبي على المبادرات الأمنية الإقليمية وقدم بالفعل 50 مليون يورو لإنشاء القوة المشتركة من الدول الخمس في المنطقة التي تهدف إلى تحسين الأمن الإقليمي ومكافحة الجماعات الإرهابية، وأيضاً المشاركة في عملية السلام في مالي وتخطيط عمليات مشتركة، والمثير في الأمر أن هذا التوظيف الأوروبي للمجموعة تم إقراره في وثيقة تحت عنوان "خارطة الطريق لتعزيز الحوار والتعاون بين المجموعة (5) للساحل والاتحاد الأوروبي"، حيث وردت فيها آلية التعاون بين المجموعة والاتحاد الأوروبي، ففي الإطار السياسي والدبلوماسي عقدت العديدة من المؤتمرات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الساحل الإفريقي لمعالجة مختلف القضايا الأمنية لتحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، ومن خلال ذلك توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق نشاطاً للجماعات الإرهابية في إفريقيا إضافة إلى تهديدات الأمنية الأخرى المتمثلة في الهجرة الغير الشرعية والجريمة المنظمة.
- ❖ هشاشة الأنظمة الحكومية يرجع بالأساس إلى التنوع الاثني في دول الساحل الإفريقي وهو ما وضعها في أزمة بناء الدولة.
- ❖ وجود تنافس على المنطقة الساحل سواء أكانت قوى تقليدية أم جديدة على المنطقة
- ❖ اعتماد الاتحاد الأوروبي على مقارنة أمنية وميكانيزمات تنموية مع دول الساحل من خلال الية الشراكة والتعاون .
- ❖ الأمن في منطقة الساحل يمكن ربطها بالعناصر البنوية والجغرافية
- ❖ ارتكزت دراستنا على المشكلات الأمنية الفرعية المتمثلة في الجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية
- ❖ المقاربة الأوروبية للأمن والتنمية تحكّمها ميكانيزمات واليات اقتصادية تتمثل في تطوير اقتصاديات دول الساحل والحقاقها بركب الاقتصاد العالمي وحتى سياسية دبلوماسية ممثلة في المؤتمرات التي تعقد بين الاتحاد الأوروبي ودول الساحل الإفريقي
- ❖ وجود النزاعات الاثنية جعلها عرضة للتهديدات الأمنية الجديدة كالهجرة الغير الشرعية والجريمة المنظمة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر:

- القرآن الكريم

2- المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- عبد المجيد صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي، مصر: جامعة القاهرة، 1976.

- فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، الأردن: دار وائل للنشر، 2013.

- صبري فارس الهيثي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.

- عبد المولى هائل، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان: الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

- جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- محمود الكردي، التخطيط لتنمية المجتمع : دراسة لتجربة التخطيط الاقليمي أسوان، القاهرة : دار المعارف للنشر والتوزيع، 1997.

- مدحت أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2007.
- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003 .
- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الأردن، دار وائل للنشر، 2007.
- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، القاهرة، دار الفجر، 2006.

2- الدوريات والمجلات العلمية:

- جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء". مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، الجزائر: جامعة سطيف، ديسمبر 2014.
- عبد العالي عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي". مجلة شؤون عربية، العدد 173، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2017.
- عربي بومدين وفوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي : نحو التفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية". مجلة المستقبل العربي، العدد 456، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2017.
- الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا :حالة الدولة الفاشلة- نموذج مالي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2014.

- كريم مزعل شبي، "مفهوم الإرهاب دراسة في القانون الدولي والداخلي"، مجلة أهل البيت، العدد الثاني، العراق: جامعة أهل البيت، 2005.
- مايا خاطر، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثالث، سوريا، 2011.
- عادل زقاغ وسفيان منصور، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقارنة سوسيو-سياسية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، مارس 2016.
- عبد الله علي عبو، "الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير شرعية"، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والستون، الإمارات العربية المتحدة: جامعة الإمارات، 2016.
- سعيد عبدلي، الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 02، موريتانيا: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط، 2012.
- السيد خالد التزاني، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع والرهانات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 436، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2015.
- عبد الخالق عبد الله، "العولمة وجذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 01، ربيع 1998.
- 3- **الملتقيات والندوات والأوراق البحثية:**
- مراد شحماط، "الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"، الملتقى الدولي الأول، الجزائر، 2016.

- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، "دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسؤولية الجميع)، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001.

- "الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية"، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، الجماهيرية الليبية، 26/25 سبتمبر 2010.

- أحمد فاروق زاهر، "الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها"، الندوة العلمية العلاقة بين الجرائم الاحتيايل والإجرام المنظم، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

4- الرسائل العلمية:

- لخميسي شبيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة الحلف الشمال الأطلس والدولة العربية فترة ما بين الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة (مصر، جامعة القاهرة، 2009).

- بلال قريب، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي في منظور أقطابه -التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية (الجزائر، جامعة باتنة، 2010).

- خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة، 2008).

- حجار عمار، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوربي استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، مذكرة ماجستير غير منشورة، (الجزائر، جامعة باتنة)، 2002.

- ظريف شاكر، البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة)، 2008-2010.
- نبيل بويبة، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، مذكرة ماجستير غير منشورة، (مصر، جامعة القاهرة)، 2009.
- وسام ميهوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر: جامعة بسكرة)، 2014.
- خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، مذكرة ماجستير غير منشورة، (الجزائر، جامعة الجزائر)، 1995.
- سفيان منصوري، آفاق استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر، جامعة باتنة 1)، 2017.
- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة تلمسان)، 2012.
- مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة)، 2010.
- وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة)، 2010.
- مبروك ساحلي، أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة)، 2014/2015.

- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، (الجزائر، جامعة الجزائر)، 2013.
- حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة بسكرة)، 2014/2015.
- ظريف شاعر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة)، 2008.
- غدير دليلة، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، (الجزائر، جامعة ورقلة)، 2014 - 2015.
- عمار بالة، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري - مالي أنموذجا". أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة باتنة1)، 2017/2018.
- ياسين ححاد، "أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة تيزي وزو)، 2016.
- فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة الجزائر)، 2011.

5- الدراسات:

- حمدي شعبان، "الهجرة غير المشروعة"، القاهرة: مركز الإعلام الأمني، د.ت.ن.

- كريم مصلوح، "الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا"، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
- "المشكلات التنموية في إفريقيا"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، مارس 2013.

6- الجرائد:

- امحمد برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية". جريدة الشعب الجزائرية، العدد الأول، جانفي 2008.
- عبد الله مصطفى، "تدبير تمويل قوة مشتركة لأمن دول منطقة الساحل اليوم"، صحيفة الشرق الأوسط، 23 فيفري 2018، العدد 1433.

7- المواقع الإلكترونية:

- ستيفن والت، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، "العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة"، على الموقع الإلكتروني: www.islamonline.net.
- مبروك كاهي، "منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة". على الموقع الإلكتروني لموسوعة الدراسات الإقليمية: <https://www.politics-dz.com>.
- كمال النيص، "ظاهرة الإرهاب... المفهوم... والأسباب... والدوافع"، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/nr.asp>.
- ذياب البداينة، "مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من المحلية إلى الكونية"، الموقع الإلكتروني لجامعة مؤتة الأردنية: <https://www.mutah.edu.jo>.

- خشانة رشيد، "من أفغانستان إلى إفريقيا: هل انتقل مركز ثقل حرب واشنطن على الإرهاب إلى منطقة الساحل"، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/files>
- وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حقائق للبيت الأبيض الشراكات الأمريكية من أجل مجابهة الإرهاب في إفريقيا. على الموقع الإلكتروني: <http://iipdigital.usembassy.gov>
- المرصد الجزائري، "التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا ومخاطره على الأمن العربي"، على الموقع الإلكتروني: <https://marsadz.com>
- محمد مصطفى جامع، "لماذا تسعى إسرائيل إلى تعزيز حظوظها في إفريقيا؟"، على الموقع الإلكتروني: <https://www.noonpost.org>
- خليدة بن بعلاش، "مقاربة السلم مع التنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، على الموقع الإلكتروني: <https://platform.almanhal.com>
- عبد القادر زقاوي، "التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي، بعد الحرب الباردة"، على الموقع الإلكتروني: <http://hdl.handle.net>
- "الاتحاد الأوروبي يضاعف إسهاماته في قوة دول الساحل الإفريقي"، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com>
- محمد بشير جوب، "جهود المؤسسات الإقليمية في مكافحة الإرهاب"، قراءات إفريقية في مكافحة الإرهاب، على الموقع الإلكتروني: <http://www.qiraatafrican.com>
- جاسم محمد، "لماذا يمول الاتحاد الأوروبي قوة الساحل الإفريقي"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/24، متحصل عليه من الموقع: <http://www.roayahnews.com>
- غسان حمدان، "عن العولمة السياسية وما إليها"، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alawan.org>

أ- باللغة الإنجليزية

1- Books

- Shahrbanou Anouta and Anuradha M. Cheneoy, **humane Security: concepts and implications**, (1^{ed} UK : routledge, 2007).

2- Studies:

- Elkekr Aliman, « security collectors good or commodity? », European journal of international relation, 2008.

- Thierry Tardy, the EU and Africa: changing security partnership European Union, institute for security studies, February, N 05, 2016..

ب- باللغة الفرنسية

1- Livres

- AduBoahen, "Histoire générale de L'Afrique : L'Afrique sous domination coloniale 1880-1935 ".(Paris, édition Unesco , 2000.

- André Bourget. " Sahara de tous les enjeux". Paris: Hérodote, N°.142,(2011).

2- Périodiques

- Albrecht Conze, " EUCAP forme des formateurs pour prérenniser son impact au Mali" ; Journal d'information de la mission EUCAP SAHEL-MALI ,N°.02.(Mai 2016)..

3- Sites Web:

- HELENE Viau ,« La théorie critique le concept de sécurité en relation international » , dans: <http://www.uqam.ca>.

- Gérard- François DUMONT, "La géopolitique des populations du Sahel". Citant le cite: www.diploweb.com.

- Jean Pierre Stoolants ,entre Europe et l'Afrique sécurité conditionnel l'aide au développement, l' monde Afrique: <http://www.lemonde.fr>.

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

- الشكل رقم (01): خريطة تبين دول منطقة الساحل الإفريقي.....ص 33
- الشكل رقم (02): التعدد العرقي في مالي.....ص 35
- الشكل رقم (03): الحركات الإرهابية الأساسية في إفريقيا.....ص 64

فهرس المحتويات

المحتويات

| | |
|-------------|---|
| 5-1..... | مقدمة..... |
| 29-7..... | الفصل الأول: التأسيس المعرفي لمفاهيم الدراسة |
| 7..... | المبحث الأول: إيتيمولوجيا الأمن..... |
| 7..... | المطلب الأول: ضبط مفهومي لمصطلح الأمن |
| 11..... | المطلب الثاني: مستويات الأمن..... |
| 15..... | المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن..... |
| 20..... | المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية..... |
| 21..... | المطلب الأول: مقارنة مفاهيمية للتنمية..... |
| 24..... | المطلب الثاني: أنواع التنمية..... |
| 26..... | المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية..... |
| | الفصل الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في أجندات القوى |
| 54-31..... | الدولية..... |
| 31..... | المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي..... |
| 31..... | المطلب الأول: الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي..... |
| 35..... | المطلب الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي..... |
| 38..... | المبحث الثاني: التهديدات الأمنية التي تواجه دول المنطقة..... |
| 38..... | المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي..... |
| 40..... | المطلب الثاني: التنظيمات الإرهابية..... |
| 42..... | المطلب الثالث: الجريمة المنظمة..... |
| 44..... | المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية..... |
| 47..... | المبحث الثالث: مصالح القوى التقليدية والجديدة في منطقة الساحل الإفريقي..... |
| 47..... | المطلب الأول: القوى التقليدية في المنطقة..... |
| 52..... | المطلب الثاني: القوى الجديدة في منطقة الساحل..... |
| | الفصل الثالث: مضامين مقارنة الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل |
| 74-56 | الإفريقي..... |
| 56..... | المبحث الأول: محددات مقارنة الإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي..... |

| | |
|---------|--|
| 56..... | المطلب الأول: منطقة الساحل الإفريقي حسب المنظور الأوروبي..... |
| | المطلب الثاني: السياقات العامة لمقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل |
| 58..... | الإفريقي..... |
| 60..... | المبحث الثاني: آليات تنفيذ مقاربة الإتحاد الأوروبي في المنطقة..... |
| 61..... | المطلب الأول: الآلية الاقتصادية (الميكانيزم التنموي في المنطقة)..... |
| 63..... | المطلب الثاني: المحاور الأمنية للإتحاد الأوروبي في المنطقة..... |
| 67..... | المطلب الثالث: الأطر السياسية للإتحاد الأوروبي في المنطقة..... |
| 69..... | المبحث الثالث: السياسات الأوروبية ومستقبل منطقة الساحل الإفريقي..... |
| 69..... | المطلب الأول: السياسات الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي..... |
| | المطلب الثاني: مستقبل دول منطقة الساحل الإفريقي في ظل المقاربة الأوروبية للأمن |
| 71..... | والتنمية..... |

تعد منطقة الساحل والصحراء إحدى بؤر التوتر الموجودة في العالم، ولقد برزت هذه البؤرة على سطح الأحداث العالمية مع مطلع هذه الألفية الجديدة، فالوضع الأمني المتدهور الذي كان السبب المباشر في عدم الاستقرار الساحل والصحراء منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون واحة سلام وتواصل والتقاء وجسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية فمن بين المعضلات التي تواجهها دول الساحل هي هشاشة بناء الدولة التي تعود على الاختلاف الهوياتي والديني بين شعوب المنطقة مما جعلها مسرحا للنزاعات الاثنية مما أنجر عنها عدم الاستقرار والأمن وتزايد حركات ونشاط الجماعات الإرهابية فيها. إضافة إلى التهديدات الأمنية الأخرى المتمثلة في الجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية، ومع ذلك فإن هناك قوى دولية التقليدية استعمارية التي تلعب الدور الكبير في المنطقة وبريطانيا إلا أنهما لم يبقيا هم الوحيدين في قاسم أقاليم منطقة الساحل فبعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي برزت الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وبروز الصين كمنافس ذات طابع اقتصادي، ففي ذات السياق أتت مبادرة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، كمقاربة واعدة تنص وتعترف بالعلاقة الترابطية -التداخلية الموجودة بين الأمن والتنمية من خلال مساعدة الدول الساحلية الصحراوية في تحقيق الأمن أي القضاء على الإرهاب والجريمة وعلى الهجرة الغير الشرعية وعلى كل النزاعات التي يشهدها الساحل الإفريقي، ومن ناحية أخرى ضمان الاستقرار وتحقيق التنمية بالمنطقة بالاعتماد على ميكانيزمات اقتصادية وتنموية وحتى سياسية.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التنمية، المقاربة الأوروبية، الساحل الإفريقي.

Abstract

The Sahel and Sahara region is one of the hotbeds of tension in the world, and this focus has been on the surface of global events at the beginning of this new millennium. The deteriorating security situation, which was the direct cause of instability in the Sahel and Sahara region intersects civilizations, cultures and languages, making it an oasis of peace, A bridge between the African and Arab civilizations. Among the dilemmas facing the Sahel countries is the fragility of nation-building, which is due to the differences of identity and religion among the peoples of the region, making it the scene of ethnic conflicts, resulting in instability and security. Kat and the activity of terrorist groups In addition to other security threats of organized crime and illegal immigration. However, there are traditional colonialist international forces that play a major role in the region and Britain, but they are not the only ones in the Caspian region. After the end of the Cold War and the fall of the Soviet Union, In the region and the emergence of China as a competitor of an economic nature. In the same context, the European Union's initiative on security and development in the Sahel has been a promising approach that recognizes and recognizes the interrelationships between security and development through Desert of coastal States to the security of any elimination of terrorism, crime and illegal immigration to third parties and all conflicts taking place in the African coast, and on the other hand to ensure stability and development in the region based on economic and developmental mechanisms of even political.

Key Words: Security, Development, European Approach, African Coast.